جامعة آل البيت

كلية إدارة الأعمال

قسم المحاسبة

إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين

(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)

Predictability of Financial Failure by Using the Financial Ratios From Financial Managers Point of View

(A field Study on the Public Shareholding Companies in Kuwait)

إعداد

عادل نايف خالد المطيري

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2015

تفويض

أنا **عادل نايف خالد المطيري**، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عادل نايف خالد المطيري

التوقيع:

التاريخ: 21 / 7 / 2015

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **عادل نايف خالد المطيري** الرقم الجامعي: 1270504004

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين

(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ 21 / 7 / 2015

قرار لجنة المناقشة

إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين

(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)

Predictability of Financial Failure by Using the Financial Ratios From Financial Managers Point of View

(A field Study on the Public Shareholding Companies in Kuwait)

إعداد الطالب

عادل نايف خالد المطيري

(1270504004)

إشراف الدكتور

نوفان حامد العليمات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور نوفان حامد العليمات، (جامعة آل البيت)	(رئيساً) المشرف	....
الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري (جامعة آل البيت)	مناقش داخلي	....
الدكتور عودة أحمد بني أحمد (جامعة آل البيت)	مناقش داخلي	....
الدكتور زياد عودة العمرو (جامعة مؤتة)	مناقش خارجي	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة الأعمال / قسم المحاسبة في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ 2015/7/21.

شكر وتقدير

أحمد الله واشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور نوفان حامد العليمات الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة.

ويسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت والإداريين فيها، وكذلك للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء عينة الدراسة لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة أهداف البحث العلمي.

الباحث

عادل نايف خالد المطيري

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

إلى:

من جُعلت الجنة تحت أقدامها صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب والطهر والحنان والعطاء وفاءً بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

والدتي الحبيبة

من غرس في نفسي القيم النبيلة والمُثل العليا بمعانيها الشامخة وحدثني عن جمال الدنيا وسر وجودها وعلمني الإحسان وكان بجانبي دائما الأب والأخ والصديق

والدي الحبيب

الأخوة والأخوات والأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين

(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)

إعداد: عادل نايف خالد المطيري

إشراف: الدكتور نوفان العليمات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فان الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت والبالغ عددها 180 شركة، أما عينة الدراسة فتم اختيارها من المديرين الماليين في هذه الشركات وتكونت من (143) مستجيباً.

وتوصلت الدراسة إلى وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وتبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع

وعلى ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة التأكيد على استخدام النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في الشركة قبل حدوثه، ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق ذوي المصالح.

مفتاح الكلمات: الفشل المالي، النسب المالية، المديرين الماليين، الشركات المساهمة العامة.

Abstract

Predictability of Financial Failure by Using the Financial Ratios From Financial Managers Point of View

(A field Study on the Public Shareholding Companies in Kuwait)

Prepared by: Adel Nayef Khalid Al-Mutairi
Supervised by: Dr. Nofan Olimat

This study aimed to identify the impact of the predictability of financial failure by using the financial ratios in the public shareholding in the State of Kuwait, and to achieve the goal of the study and testing of hypotheses the researcher dealing with two types of data are secondary data and primary data, and the population of the study public shareholding in the State of Kuwait companies The number of 180 companies, the study sample of selected financial managers in these companies and consisted of (143) responsive.

The study found the possibility for the use of financial ratios (profitability ratios, liquidity ratios, proportions activity, debt ratios, the market rates) in the prediction of financial failure in the public shareholding in the State of Kuwait companies and from the point of the study sample of view. It turns out that the arithmetic means and standard deviations of the level of use of financial ratios to predict financial failure, all of which came in the high level.

In light of these findings the study recommended the emphasis on the use of financial ratios as a tool to predict the financial failure of the company before it occurs, and to try to address the weaknesses in order to maintain the rights of stakeholders.

Kay Words: Financial Failure, Financial Ratios, Financial Managers Public Shareholding Companies

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 نموذج الدراسة

1-7 مصطلحات الدراسة

1-8 حدود الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 تمهيد

تعيش الكثير من الشركات حالات وظروف عدم التأكد، لذلك تفرض عليها إيجاد السبل والطرق والأساليب الكفيلة لمساعدتها على البقاء والاستمرار، بالتالي تحقيق النجاح المستهدف.

إن مفهوم الاستمرارية احد الفروض الرئيسة التي يقوم عليها علم المحاسبة، وهي الكلمة المقابلة للفشل، حيث إن الشركات أسست لتبقى وتدوم، من هنا لا بد من إيجاد الطرق التي تساعد تلك الشركات على البقاء والاستمرار.

ونتيجة لازدياد أهمية البيانات المالية، نشأت وتطورت الحاجة إلى المؤشرات المالية لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات، وبالاستعانة بهذه المؤشرات يمكن تقييم الوضع المالي لشركة وأدائها خلال فترة معينة، وذلك بإجراء مقارنات بين النسب المالية لمنشأة معينة أو لمنشآت مماثلة، أو مقارنات في فترات زمنية متعاقبة وتحديد اتجاهات الأداء لديها.

إن من ابرز فوائد التحليل والمؤشرات المالية هو استخدامها للتنبؤ بالفشل من خلال تشكيل أدوات من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية المتعاملين، حيث أن النسب المالية تعتبر مؤشرا على مدى قوة أو ضعف المركز المالي للشركة، كما يمكن مراقبة اتجاهات وسلوك بعض النسب المالية لمجموعة شركات قبل فشلها ومعرفة خصائص النسب المالية للشركات الفاشلة، مما يجعله مفيداً في التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة.

كما تعتبر النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي، حيث تزايدت أهميتها على أثر الخسائر التي تتعرض لها الشركات وتؤدي بها إلى التوقف عن الاستمرار كليا بتقديم منتجاتها إلى الأسواق.

لذلك فمن الضروري معرفة النسب المالية الملائمة لتحديد الوضع المالي للشركة من خلال مجموعة من النسب المالية الموضوعة معاً في حزمة واحدة تكون هي الأقدر على إعطاء فكرة سليمة وصحيحة عن وضع الشركة المالي.

وانطلاقا من تلك المعطيات تحتاج الشركات إلى تفسير البيانات المحاسبية من خلال قوائمها المالية التي يعدها المحاسب المالي، حيث إن الأرقام المحاسبية المجردة وغير المفسرة، إذا لم يتم الربط فيما بينها بهدف الوصول إلى مؤشرات تساعد على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، قد يؤدي بالشركة إلى إعلان إفلاسها، مما يسبب ضياع حقوق ذوي المصالح والذي عادة ما يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت يتم من خلالها التعرف على آراء المديرين الماليين في هذه الشركات الذين تم اختيارهم كوحدة تحليل ومعاينة لغاية إتمام هذه الدراسة.

1-2 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة بأن النماذج التي يتم بناؤها باستخدام مؤشرات غير مالية فقط وتتجاهل المؤشرات المالية والتي تتمتع بأهمية نسبية كبيرة مقارنة بالمؤشرات غير المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي. لذا من المحتمل أيضا أن تكون نتائجها مضللة، بسبب تجاهلها لمؤشرات مهمة –المؤشرات المالية– والتي تساعد على التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للشركة، لذا يمكن أن يكون هناك فراغ أو فجوة في تلك النماذج نتيجة الاهتمام بمؤشرات معينة وتجاهل مؤشرات أخرى، بالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو محاولة

التخفيض من هذه الفجوة، وذلك عن طريق التنبؤ بالفشل المالي باستخدام أدوات التحليل المالي.

لذلك فانه من الضروري معرفة النسب الملائمة لتحديد الوضع المالي للشركة من خلال مجموعة من النسب المالية الموضوعة معاً في حزمة واحدة تكون هي الأقدر على إعطاء فكرة سليمة وصحيحة عن وضع الشركة المالي.

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: **ما أثر استخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟**

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

السؤال الأول:

ما إمكانية استخدام نسب الربحية في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟

السؤال الثاني:

ما إمكانية استخدام نسب السيولة في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟

السؤال الثالث:

ما إمكانية استخدام نسب النشاط في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟

السؤال الرابع:

ما إمكانية استخدام نسب المديونية في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟

السؤال الخامس:

ما إمكانية استخدام نسب السوق في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟

1-3 أهداف الدراسة

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على إمكانية استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وفي سياق ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على إمكانية استخدام نسب الربحية في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

2- التعرف على إمكانية استخدام نسب السيولة في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

3- التعرف على إمكانية استخدام نسب النشاط في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

4- التعرف على إمكانية استخدام نسب المديونية في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

5- التعرف على إمكانية استخدام نسب السوق في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر المديرين الماليين في دولة الكويت.

4-1 أهمية الدراسة

تعتبر النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي، وازدادت أهميتها للتنبؤ بالفشل المالي، لذلك فان استخدام النسب المالية يعمل كإنذار مبكر حول خطر الفشل المالي، وبالتالي يعود بالفائدة على جميع مستخدمي القوائم المالية للشركات، مما يعزز الثقة فيها وما يترتب عليه من قرارات تصب في خدمة الشركة نفسها والمجتمع المالي والاقتصاد الوطني، وبالتالي يعطي انطباع عن الوضع المالي الجيد للشركة.

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في كونها تقوم على إيجاد العلاقات بين مختلف النسب والبيانات المالية سعيا للتعرف على إمكانية التنبؤ بالفشل المالي، كما ستتطرق الدراسة إلى الدلالات والمعاني للأرقام الناتجة عن استخدام أدوات التحليل المالي، وبالتالي التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للشركة، مما يعني إضافة معلومات جديدة إلى المعرفة الإنسانية.

أما أهمية الدراسة من الناحية العملية فإن استخدام النسب المالية والأدوات المتعلقة بها قد يكون مهما للمحاسبين الإداريين بهدف مساعدة الإدارات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة. كما تساعد أيضا المحللين الماليين على تقييم وضع الشركة المالي مقارنة مع مثيلاتها من الشركات، وذلك للوصول إلى رأي حول استمرارية الشركة، كما يساعد المحاسبين الإداريين في إعداد التقارير لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة، وأيضا يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وتوجيه استثماراتهم نحو الشركات الناجحة.

5-1 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضية العدمية الآتية: **لا توجد إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.**

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

لا توجد إمكانية لإستخدام نسب الربحية على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

الفرضية الثانية:

لا توجد إمكانية لإستخدام نسب السيولة على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة:

لا توجد إمكانية لإستخدام نسب النشاط على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

الفرضية الرابعة:

لا توجد إمكانية لإستخدام نسب المديونية على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

الفرضية الخامسة:

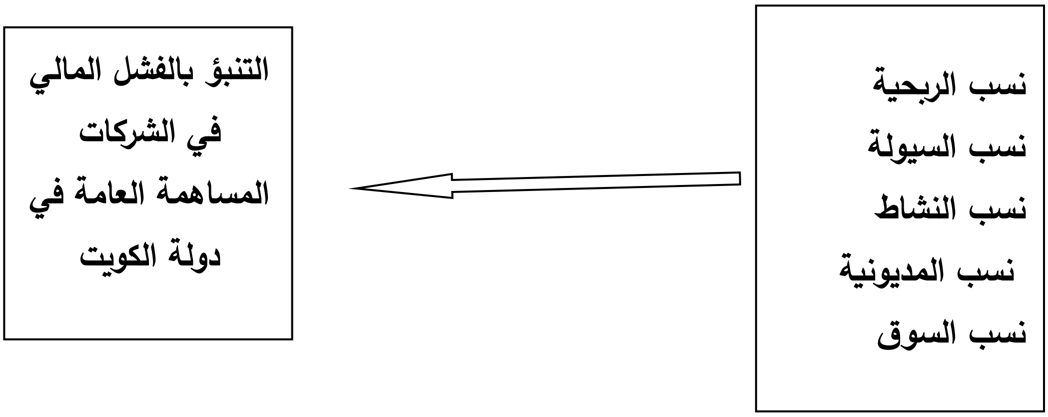
لا توجد إمكانية لإستخدام نسب السوق على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

6-1 نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة اعتمد الباحث النموذج التالي والشكل (1-1) وذلك من اجل الوصول إلى الأهداف المحددة بالدراسة.

المتغيرات المستقلة   **المتغير التابع**

النسب المالية   **التنبؤ بالفشل المالي**



الشكل (1-1)

نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث.

7-1 مصطلحات الدراسة

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد المعاني الإجرائية لجميع المصطلحات والمتغيرات المستقلة والتابعة والمستخدمة فيها:

الفشل المالي: تلك المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى الفشل والتعثر المالي، مما يعني أنها قد وصلت إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها، مما يؤدي إلى التصفية، وان هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها للغير أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى، مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر بالتالي اللجوء إلى تصفية الشركة (مطر، 2010، ص352).

النسب المالية: وهي مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة قيم العناصر الظاهرة وفهم البيانات والمعلومات المالية في القوائم المتاحة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية للمنظمة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المنظمة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقويم أداء المنظمة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى ومعنى للبيانات الواردة بهذه القوائم. وفي الدراسة الحالية تم اعتماد بعض المؤشرات والنسب التي تم تحديدها من خلال القوائم المالية المنشورة. وهذه النسب هي: (مطارنة وخنفر، 2006، ص 129)

نسب الربحية: وتقيس هذه النسب ربحية الشركة ومدى قدرتها على توليد الأرباح (الحيالي، 2004، ص98).

نسب السيولة: وتقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (العظمة والعادلي، 2008، ص186).

نسب النشاط: ويطلق عليها نسب الأداء أو الكفاية وتستخدم هذه النسب لمعرفة مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها (Gibson, 2010, p: 142).

نسب المديونية: ويطلق على هذه النسب نسب الملاءة حيث تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل (الحيالي، 2004، ص99).

نسب السوق: وهي النسب التي يسعى إلى احتسابها المستثمرون في البورصة والأسواق المالية وذلك بهدف اتخاذ قرار الاستثمار الرشيد (مطارنة وخنفر، 2006، ص 129).

القوائم المالية: هي المخرجات النهائية للنظام المحاسبي وهي الأداة الرئيسة التي سيتم استخدامها بهدف قياس النسب (الشريف، 2010، ص52).

1-8 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين الأول من أيار 2014 وحتى الأول من أيار 2015.

2- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

3- الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على آراء المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم الفشل المالي

2-3 أهمية التنبؤ بالفشل المالي

2-4 أسباب الفشل المالي

2-5 مظاهر ومؤشرات الفشل المالي

2-6 مراحل التعثر المالي

2-7 النسب المالية

2-8 الجهات المستفيدة من تحليل النسب المالية

2-9 تحليل النسب المالية والتنبؤ بالفشل

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

من التساؤلات التي أثيرت حول المهنة المحاسبة تلك التي تتعلق بأسباب إخفاق وفشل الشركات في اكتشاف ما يتم إخفاؤه والتلاعب به من قبل مدراء الشركات من حقائق وأحداث مالية سلبية، إذ لم تسعف معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب سواء ما كان منها بقصد أو بدون قصد، وشهدوا صراحة بعدالة التقارير المالية التي تم تدققيها، وأكدوا أنها أعدت حسب معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها، دون النظر إلى ما كانت تعطى فعلاً صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي للشركة محل التدقيق، الأمر الذي انعكس على عملية إعداد القوائم المالية، وتزعزع الثقة لدى الكثير من المستفيدين من البيانات المالية (أبو جليل والعازمي، 2014، ص3).

ومن المعروف أن الشركات وجدت لتبقى وتستمر، إلا أنه قد يعترضها أثناء ممارسة عملها بعض الظروف الداخلية والخارجية التي قد تكون عوامل مساعدة على الفشل. وبناءً عليه فإن ظاهرة الفشل المالي تعد ظاهرة خطيرة من الظواهر التي قد تتعرض لها الشركات، سواء كانت في الدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية أو في الدول التي ما زالت في طور النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي والذي يدفعها إلى أن تتخذ العديد من القرارات الاستثمارية مثل التوسع بالعمل، أو قرارات الاقتراض أو الإقراض والتي قد تكون سببا في حدوث حالات الفشل (الزبيدي، 2012، ص395).

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب من أهم أساليب التحليل الشائعة لتقييم أداء الشركات من حيث السيولة والملاءة المالية ونشاطها حيث تعود أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية لغايات منح الائتمان، إلى تزويدنا بمؤشرات وتسليط الأضواء

على أوضاع معينة وسلوكيات معينة ترتبط بالأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) متخذي القرارات بشكل يسهم في عملية اتخاذ القرارات.

ولذلك فإن التنبؤ بالفشل المالي ينال نصيباً كبيراً من اهتمام الجهات العلمية والعملية، وذلك لما يقدمه من مزايا ايجابية لمستخدمي نتائج هذا التنبؤ في الوقت المناسب، لذا كانت الجهود موجهة نحو خلق جهاز إنذار مبكر لرصد مؤشرات الإخفاق منذ البداية (الطويل، 2008).

2-2 مفهوم الفشل المالي

إن الفشل المالي لا يقتصر على نتيجة القيام باتخاذ قرار واحد، وإنما يكون نتيجة لسلسلة من القرارات الصادرة من إدارة الشركة والتي قد تكون خاطئة أو لم تتم متابعة تنفيذ تلك القرارات من جانبها في المستويات الإدارية الدنيا، الأمر الذي ينتهي إلى حدوث حالات من التعثر المالي.

ولعل عدم التوافق بين قرارات الاستثمار مع تلك المتعلقة بقرارات التمويل، فان ذلك سوف يؤدي بالنهاية إلى وجود فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل المالي عندما يصعب مواجهة هذه النفقات.

وقد وردت في الدراسات والأدب المحاسبي العديد من التعريفات للفشل المالي، حيث عرف الفشل المالي على أنه " المرحلة التي لا تستطيع فيها الشركة تسديد التزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقاً تتوقف الشركة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق الأفضلية (مثل الدفعات المتراكمة للأسهم الممتازة) وبالتالي تصفيتها أو إعادة جدولة الديون (Drapeau, 2010, p:2).

وتم تعريف الفشل المالي على انه "عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل والتشغيل، مما يؤدي إلى وجود فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل بالشكل الذي يزيد من احتمالات التعثر، وعادة ما تكون البداية بعدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة

الأجل في تاريخ استحقاقها إلى أن تصل إلى عدم القدرة على تسديد فوائد القروض والسندات وأقساط الأسهم الممتازة (الشيخ، 2008 ص76) .

ويرى (مطر، 2010، ص352) الفشل المالي هو " عدم قدرة الشركة على تحقيق عائد مناسب يزيد على تكلفة رأس المال".

ويشير (Gibson 2009, p: 451) إلى أن الفشل المالي يعني عدم قدرة الشركة على سداد توزيعات الأسهم الممتازة والالتزامات قصيرة الأجل وفوائد القروض.

وعرف الفشل المالي أيضا بأنه " عدم قدرة الشركة على تسديد الالتزامات الجارية بتاريخ استحقاقها وصولها إلى درجة إشهار الإفلاس، وهو اختلال مالي يواجه الشركة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة الداخلية والخارجية وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد ، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال" (الحيالي، 2007، ص56).

ومن خلال التعاريف السابقة للفشل المالي يرى الباحث بأنه المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى حالة تكون فيها عاجزة عن القيام بتسديد التزاماتها في المدى القصير، وعدم قدرتها أيضا على تحقيق مقدار من الإيرادات التشغيلية والتي تجعلها عاجزة عن تسديد النفقات والمصاريف التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ووصولها إلى مرحلة باتت تحقق فيها خسائر متتالية سنة بعد أخرى، وبشكل يجعلها تعلن عن الإفلاس والقيام بإجراءات التصفية لأصولها المختلفة.

2-3 أهمية التنبؤ بالفشل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي من الموضوعات المهمة التي تنصب في جوهرها على الدراسة التحليلية المفصلة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي التي يتم من خلالها تفسير الأرقام والحقائق ذات الدلالات الهامة ومن أبرزها: (السعايدة وفريد، 2004، ص35).

1- التحقق من سلامة المركز المالي، وبيان مقدار السيولة التي تحتفظ بها الشركة.

2- إعطاء مؤشرات عن أداء الشركة في الماضي حول كفاءة العمليات وربحيتها.

3- إعطاء مؤشرات بمكن من خلالها التنبؤ بالأداء والظروف المالية المستقبلية.

4- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة في الشركة.

ويساعد التنبؤ بالفشل المالي في التعرف على المركز المالي الحقيقي للشركة، تحديد القيمة الاستثمارية للشركة، تحديد المركز الائتماني، الحكم على مدى صلاحية وكفاءة السياسات المتبعة في الشركة، الحكم على مدى صلاحية وكفاءة السياسات المتبعة في الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها.

كما يُعد التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لكثير من الشركات الأساس في بناء التوجهات نحو المستقبل، سواءً تم استخدام الأساليب الإحصائية أو الرياضية أو أي أسلوب أخر، والمهم استخدام الأساليب العلمية المنظمة في التنبؤ من اجل المساعدة في إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة قبل فوات الأوان (فضالة، 2005، ص43).

يرى الباحث بأن نتائج التنبؤ بالفشل المالي تُعد أداة مهمة للسير بالشركة نحو النجاح والاستمرار، كما أن خلق جهاز إنذار لدى الشركة باستخدامها نماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف المبكر عن الخلل، يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الخلل مهم لكثير من الفئات.

2-4 أسباب الفشل المالي

يُعد الفشل المالي حالة من الحالات الخطيرة جداً التي تسبب مخاطر كبيرة، ويمكن أن تتعرض لها العديد من شركات الأعمال سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية بسبب مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، ومن هذه العوامل: ضعف الإدارة ونقص السيولة وتراكم الخسائر المالية وعدم كفاءة سياسات التشغيل منها سياسات التسعير والبيع وارتفاع الرفع المالي، أي زيادة مساهمة القروض في هيكل التمويل، أو إجراءات توسعية غير مبررة وضعف إدارة التحصيل، إضافة إلى الظروف المحيطة مثل الإجراءات الحكومية وبيئة العمل الخارجية والداخلية والمنافسة. وقد أجرت شركة Dun & Bradestreet استطلاعاً تبين من خلاله أن أهم أسباب التعثر ما يلي: عدم كفاءة الإدارة والعاملين وشكل ما نسبته 93.1%، والإهمال وشكل ما نسبته 2%، والتزوير وشكل ما نسبته 1%، والكوارث وشكلت ما نسبته 0.9%، وأسباب أخرى وشكلت ما نسبته3% (الحيالي، 2007، ص68)

ويشير (الزبيدي، 2012، ص 233) إلى أن أسباب الفشل المالي كثيرة ومتعددة أيضا، لذلك يمكن تحديد حالة الفشل المالي للشركة بمستوى حدة وشدة الفشل، مثل عدم القدرة على مواجهة الشركة لالتزاماتها المالية المستحقة عليها خلال فترة زمنية معينة، وان هذه الشركة بهذه الحالة تعتبر فاشلة أو متعثرة، إلا أنها لم تصل إلى مستوى إشهار إفلاسها وبالتالي تصفيتها، كما انه لا يمكن من خلال عملية واحدة إعادة تصويب أوضاعها وجعلها قادرة على القيام بالتسديد، وان إن أقصى درجات الفشل المالي للشركات هي حالة العجز التام عن تسديد كافة التزاماتها المالية حتى وان أعطيت فرصا لتجنب ذلك، وفي هذه الحالة تكون الشركة قد دخلت مرحلة الفشل التام والذي يؤدي إلى تصفيتها.

ويشير (عقل، 2006، ص446) إلى إن السبب الرئيسي للفشل المالي يكون بنقص السيولة المالية، مما يترتب عليه عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها المالية المستحقة عليها، كما أن عدم كفاءة العاملين ومعدل دورانهم وخسارة كفاءات مهمة في الإدارة وعدم كفاءة الإدارة تعتبر من أسباب فشل الشركات. لذلك فانه يمكن القول أن

يكون الإخفاق نتيجة قرار واحد وإنما يكو نتيجة لسلسلة من القرارات التي تتطور أثارها السيئة تدريجيا داخل الشركة، وتؤدي إلى حدوث الفشل المالي. ويمكن تقسيم أسباب الفشل المالي إلى:

2-4-1 أسباب خارجية:

وتتمثل هذه الأسباب بما يلي: (عقل، 2006، ص447)

1- القرارات الحكومية التي قد تكون في غير صالح الشركة.

2- توقعات المستثمرين المتشائمة والتي تدفعهم إلى عدم الاستثمار بالشركة.

3- الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الشركات.

4- المنافسة الشديدة التي تواجهها الشركة في الأسواق.

5- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي.

6- حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف والتي تؤدي إلى تزايد قيمة مديونيات العديد من المنشات المقترضة مما يتسبب في حدوث اختلال في الهيكل التمويلي، فالتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، والتغيرات الطارئة على قوى الطلب، تحتم على العمل وبأقصى درجات التعاون الممكنة للحد من الآثار السلبية لهذه العوامل (عبدالله، 2003، ص62).

2-4-2 أسباب داخلية:

وتنقسم هذه الأسباب إلى ما يلي: (عقل، 2006، ص448)

1- أسباب مالية مثل: وجود إدارة مالية ضعيفة غير قادرة على القيام بعمليات التمويل، وارتفاع مديونية الشركة، كذلك التوسع في توزيع الأرباح بشكل كبير.

2- أسباب غير مالية مثل: وتعود إلى أسباب إدارية تتمثل في ضعف الإدارة وعدم قدرتها على وضع الأمور في نصابها الصحيح، وغياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة ووجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين، والتوجهات الخاطئة للإدارة، والتوسع غير المبرر في إنشاء المشاريع، وعدم كفاءة العاملين، وقاعدة قليلة من العملاء، والتأخر في تحصيل ديون الشركة، وعدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجيا الحديثة، والتأخر في إصدار القوائم المالية عن الموعد المقرر، وتعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم الشركات المتعثرة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين.

2-4-3 أسباب أخرى:

وتتعلق هذه الأسباب بما يلي: (أبو جليل والعازمي، 2014، ص4)

1- الإدارة: وترتبط بأسلوب الإدارة المتبع هل هو الشخص الواحد أو إدارة غير متوازنة.

2- إدارة المعلومات: وتربط بضعف النظام المحاسبي، وضعف مستوى حسابات التكاليف، وضعف في تدفق المعلومات للشركة.

3- ممارسات المحاسبة الإبداعية واستخدامها كأداة للتضليل، عندما تسوء أوضاع الشركة المالية والتشغيلية ولا ترغب إدارتها التنفيذية (ومجلس الإدارة أيضاً في العديد من الحالات) في الاعتراف بالواقع، بحيث تستمر بالانجازات المزعومة بدلاً من الملامة على التراجع وسوء التصرف، مما يؤثر على قرارات المستثمرين.

4- عدم الاستجابة للتغيرات والمستجدات الاقتصادية في بيئة الأعمال، إن الاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية في البيئة الخارجية والداخلية يساعد الشركات على التطور والاستمرار.

5- التوسع في العمل: حيث إن التوسع غير المدروس في العمل يعد سببا مهما لفشل العديد من الشركات.

6- زيادة حجم الديون المتعثرة ووجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة وضعف السيولة النقدية، مما يؤدي إلى تراكم الديون والعجز عن الوفاء بها بصورة تؤثر سلبا على أداء الأعمال ونتائجها (عبدالله، 2003، ص62).

2-5 مظاهر ومؤشرات الفشل المالي

يؤدي التعثر في مراحل متقدمة منه إلى الفشل في حالة عدم البحث عن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله، فالفشل هو عبارة عن عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها الشركة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها، أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي، وهنالك العديد من المظاهر التي قد يؤشر وجودها على حدوث حالات من الفشل المالي في الشركات، وهذه المظاهر تتمثل بما يلي:

2-5-1 المظهر المالي:

وهو أن تصل الشركة إلى العسر المالي، حيث إن القيم الدفترية لأصول الشركة أصبحت تقل عن القيم الدفترية لالتزاماتها، وهو ما يسمى بالعسر القانوني بحيث تصل الشركة إلى حالة الإفلاس المالي وتصبح غير قادرة على تسديد ديونها، مما يؤدي إلى التصفية النهائية للشركة (مطر، 2010، ص363).

ويمكن القول بأن المظهر المالي للفشل يتمثل بعدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة عليها في المدى القصير، وعدم مقدرتها على تمويل مشاريع تصميم وتطوير المنتجات الجديدة أو حتى القيام بتوجيه استثمارات ضرورية أخرى.

3- عدم إمكانية الشركة على القيام بسداد قروضها طويلة الأجل أو حتى جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل، وتأخير توزيعات الأرباح أو توقفها بشكل كلي، كذلك وجود صعوبات تواجه عملية تطبيق شروط

اتفاقيات القروض، وظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي، فضلا عن عدم قدرة الشركة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها (الزبيدي، 2012، ص404).

وهذه الحالات تمر بها الشركة عندما تزداد إلتزاماتها على قيمة أصولها وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية، وعليه فإن التعثر المالي والفشل المالي يعنيان ما يلي: (الزبيدي، 2012، ص237)

1- التعثر المالي يعني نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها.

2- الفشل المالي يعني التوقف كلياً عن سداد الالتزامات مما يؤدي إلى الإفلاس وتوقف النشاط.

2-5-2 المظهر الاقتصادي:

ويتمثل المظهر الاقتصادي بعدم قدرة الشركة على تحقيق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات من الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها، وهذا يزيد على الأموال المستثمرة في المشروع، ويترتب عليه عجز العوائد التي حققتها الشركة عن تغطية كل التكاليف المستخدمة في العمليات المختلفة سواء الإنتاجية أو التسويقية أو غيرها ومن ضمنها أيضا كلفة أنشطة التمويل (محمد وآخرون، 2008، ص176).

ويمكن القول بأن المظهر الاقتصادي للفشل يتمثل بما يلي: (محمد وآخرون، 2008، ص176)

1- ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يزيد على معدلات الفائدة السائدة في السوق وبشكل لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

2- الدعاوي القضائية ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها.

4- النقص في التجهيزات المهمة.

3- فقدان الأسواق الرئيسية أو حق الامتياز أو الترخيص أو المورد رئيسي.

5- التغير في التشريعات والأنظمة الحكومية.

6- المشاكل العمالية.

7- عدم تحقيق المتطلبات القانونية الأخرى.

8- التآكل التدريجي لرأس المال الناتج عن الخسائر المتكررة.

ويرى الباحث أن التمييز بين المظهر المالي والاقتصادي للفشل المالي تمييز لا يستند إلى الموضوعية، إذ لا يوجد ما يسمى فشل اقتصادي أو فشل مالي، لان الاثنين وجهان لعملية واحدة هو الفشل. واهم مظاهر الفشل البارزة هو التآكل التدريجي لرأس المال وهذا ناتج عن الخسائر المتكررة باعتبار أن هذه الخسائر ترحل إلى حساب الأرباح المحتجزة الذي هو جزء من حقوق الملكية، وعليه يترتب زيادة الخصوم على الاصول.

2-6 مراحل التعثر المالي

تمر الشركة بمراحل معينة قبل وصولها إلى مرحلة الإفلاس النهائي والتصفية، ويمكن تحديد هذه المراحل بما يلي:

2-6-1 الحضانة والنشوء (العسر المالي المؤقت):

وفي هذه الحالة تكون فيها الشركة غير قادرة وعاجزة عن تسديد التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها تفوق الإلتزامات المترتبة عليها، وهذه المرحلة من الفشل تسمى مرحلة

نقص السيولة في الأمد القصير، وهو ما يعرف بالعسر المالي الفني ويمكن معالجة هذا النوع إذا ما تم ترتيب الوضع المالي الداخلي للشركة (خشارمة، 2000، ص67).

2-6-2 عجز السيولة (العسر المالي الحقيقي):

وهي مرحلة عندما تكون فيها الشركة عاجزة عن تسديد التزاماتها المستحقة وتكون إلتزاماتها اكبر من أصولها وهي مرحلة العجز التام عن التسديد حتى لو منحت فترة لإعادة التصحيح (الجهماني، 2001، ص91).

2-6-3 التدهور والإعسار المالي (الفشل القانوني):

وهي مرحلة لا تستطيع فيها الشركة التحكم بالفشل لان هناك إجراءات لإعلان الإفلاس أو التصفية، وتعكس هذه المرحلة عدم قدرة الشركة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة (الجهماني، 2001، ص91).

2-6-4 الفشل والإعسار الكلي (مرحلة الإفلاس):

وهي مرحلة تصبح فيها الشركة غير قادرة وعاجزة عن مواجهة الالتزامات المالية المستحقة، كما أن حقوق الملكية تصبح غير كافية لوجود خسائر كبيرة ومتراكمة عبر سنوات العمل استهلكت كل حقوق الملكية الأمر الذي يتطلب تصفية الشركة (الزبيدي، 2012، ص237)

وتعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل الشركات، حيث يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة، وهناك مجموعة من المؤشرات على احتمالية إفلاس الشركة، وبالتالي فشلها ومن أهمها: (خرابشة والسعايدة، 2000، ص264-265)

1- تدني الربحية وتدهورها لفترات زمنية متتالية.

2- عدم قدرة الشركة على المنافسة في الأسواق.

3- اختلال هيكل رأس المال في الشركة كالاعتماد المتزايد على الاقتراض.

4- تدهور الموجودات المتداولة في الشركة

5- ضعف نسب السيولة.

6- ضعف الرقابة على رأس المال العامل، والارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.

7- عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي اقتطاع احتياطيات كبيرة لمواجهة الخسائر.

8- التأخر في إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح، مما يؤثر على معرفة الوضع الحقيقي للشركة.

2-7 النسب المالية

تشكل النسب المالية القاعدة الأساسية للقيام بتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدما، إلا أن الأساس هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي، بحيث تكون هناك إمكانية لتخفيض الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى نتائج أكثر دقة بدلا من محاولة استخدام كل نسبة على حده وتفسيرها بشكل منفرد، مما يؤدي إلى تداخل المعلومات والنتائج التي قد نصل إليها (الحيالي، 2004، ص249).

تعبر النسب المالية عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ويعد التحليل بالنسب المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعا، وعادة ما يعبر عن النسب والمؤشرات المالية بنسبة مئوية أو بعدد مرات حتى تكون ذات دلالة ومعنى (الخلايله، 2010، ص 42).

ويشير (عقل، 2009، ص210) إلى إن النسب والمؤشرات المالية ما هي إلا محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين والربط بين المؤشرات والنسب المالية المختلفة التي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لوضع المنشأة المالي.

هناك الكثير من النسب والمؤشرات المالية المتعارف عليها في الفكر المحاسبي لها قدرة على بيان طبيعة الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمشروع مثل نسب الربحية ونسب الكفاية ونسب السيولة ونسب المديونية (الشيباني، 2009).

ويرى الباحث أن الأرقام المطلقة الموجودة في القوائم المالية والت تمثل التدفقات النقدية لا تعطي دلالات ومعاني ومؤشرات واضحة، بالتالي فإن النسب المالية تكون أكثر قدرة على تفسير هذه الأرقام وإيجاد العلاقات بين البنود المختلفة والواردة في القوائم المالية، وبخاصة إذا ما تم فهم ماذا تعني هذه النسب. كما أن المؤشرات المالية عادة ما تكون لها قدرة تنبؤية للحكم على قدرة المشروع على الاستمرار والبقاء وتحقيق المكاسب ما بقي المشروع واستمر. ولا بد هنا من القول بان الدراسات السابقة والأبحاث التي أجريت على النسب والمؤشرات المالية أثبتت بان مؤشراً مالياً أو نسبة مالية منفردة لا تستطيع الحكم على الوضع المالي للمشروع، لذلك لا بد من إيجاد العلاقات فيما بين بنود القوائم المالية عن طريق استخراج النسب والمؤشرات المالية، وبناءً على النتائج نستطيع تقييم الوضع المالي الحالي والمستقبلي وتحديد نقاط القوة والضعف ومحاولة معالجتها قبل استفحال الخطر.

ويمكن تقسيم المؤشرات والنسب المالية إلى ما يلي: (مطارنة وخنفر، 2006، ص129)

2-7-1 نسب الربحية

تقيس نسب الربحية ربحية الشركة ومدى قدرتها على توليد الأرباح، ويتم التعبير عن جميع عناصر قائمة الدخل بنسب مئوية من المبيعات الصافية، وتعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمرتقبون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، وذلك لان الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية الشركة على تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية(مطارنة وخنفر، 2006، ص129).

واهم هذه النسب ما يلي: (الحيالي، 2004، ص98)

1- نسبة مجمل ربح العمليات = (صافي المبيعات – تكلفة المبيعات)* 100

وتعبر هذه النسبة عن كفاءة الاداره في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، ومدى قدرتها على ضبطها والسيطرة عليها، وذلك بمتابعتها لفترات زمنية متتالية.

2- نسبة صافي الربح التشغيلي (قبل الفوائد والضرائب) = (صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب/صافي المبيعات)* 100

ويعود السبب في احتساب هذه النسبة قبل الفوائد والضرائب والإيرادات والمصروفات الأخرى لعدم سيطرة الاداره على هذه العناصر، وتعتبر كمقياس عام لكفاءة التشغيل، حيث يلاحظ أن مجمل الربح إذا ظل ثابتاَ نسبياَ عبر الزمن مع زيادة هامش ربح التشغيل، فأن ذلك يعني أن مصاريف التشغيل ترتفع بدرجه غير متناسبة من النشاط، هنا يتوجب تحليل كل مصروف لمعرفة ماهية المصاريف الضخمة وأسبابها.

3- نسبة هامش الربح قبل الضرائب = (الأرباح قبل الضرائب/صافي المبيعات)* 100

4- نسبة هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب/صافي المبيعات)* 100

5- نسبة المصروفات = (إجمالي المصروفات/صافي المبيعات)* 100

وتستخدم هذه النسب الثلاث لقياس كفاءة الشركة في تحقيق الفائض الاقتصادي من خلال تقليص قيمة المصروفات المختلفة بعد تحديد تلك الأنواع التي تؤدي إلى احتجاز اكبر حجم من إيرادات المبيعات.

وللتحليل المستفيض يتم احتساب نسبة كل مصروف إلى صافي المبيعات، وذلك لإيجاد الوزن النسبي لكل مصروف ورد بقائمة الدخل.

2-7-2 نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مدى قدرة شركات الأعمال على سداد التزاماتها قصيرة الأجل. واهم هذه النسب ما يلي: (العظمة والعادلي، 2008، ص186)

1- نسبة التداول (السيولة العادية) = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

كلما كانت هذه النسبة مرتفعه تدل على ارتفاع السيولة، وبالتالي فهي تستخدم لقياس مدى قدرة الأصول المتداولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. والمعيار الذي يمكن الاسترشاد به هو في حدود 1:2 أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة. وهذا المعيار منطقي لأنه لو انخفضت الأصول المتداولة إلى النصف فأن الشركة ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

2- نسبة السيولة السريعة = ((الأصول المتداولة- المخزون)/ الالتزامات المتداولة)

تحسب هذه النسبة بنفس طريقة نسبة التداول، ولكن بعد طرح المخزون من بسط النسبة، وذلك لأن المخزون اقل سيوله. وهي أداة لقياس السيولة وتقويم قابلية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها بصوره فورية، كما انه يعد مؤشراً يعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. والمعيار هنا يقاس بعدد المرات حيث يكون أكثر من 1 مره أو نسبة 1:1.

3- نسبة السيولة الفورية = النقدية / الالتزامات المتداولة

تدل هذه النسبة على قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية.

4- نسبة السيولة الأكثر تحفظا = مجموع الأصول المتداولة -المخزون -الذمم- المدفوعات المقدمة / مجموع الخصوم المتداولة

2-7-3 نسب النشاط

ويطلق على هذه النسب نسب الأداء أو الكفاية وتستخدم لمعرفة مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها، وهذه النسب هي مؤشرات محدده مسبقاً وفق أسس علميه للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي، فهي تحقق الرقابة على الأنشطة الفعلية من خلال إمكانية مقارنتها مع النسب الفعلية وتحديد الانحرافات، للبحث عن أسبابها، فهي تصلح كأداة للرقابة وتقييم الأداء، وتتخذ نسب النشاط الأشكال الآتية: (Gibson, 2010, p: 142)

1- النسب التي تخص صناعه معينة.

2- النسب المقتبسة من المشاريع المماثلة أو المنافسة.

3- النسب المستخرجة من المشروع نفسه من واقع الخبرة في السنوات السابقة.

2-7-4 نسب المديونية

ويطلق على نسب المديونية نسب الملاءة (مواجهة الشركة التزاماتها المستحقة) وهي تقيس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل. واهم هذه النسب ما يلي: (الحيالي، 2004، ص99)

1- معدل التمويل بالديون = (إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول)

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في تعزيز الهيكل التمويلي.

2- معدل الديون/ حقوق الملكية = (إجمالي الالتزامات / حقوق الملكية)

ويقوم هذا المؤشر أيضا على قياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في تعزيز الهيكل التمويلي.

3- معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل =(الالتزامات المتداولة / إجمالي الأصول)

يستخدم هذا المؤشر لتحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها.

4- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل =(الالتزامات غير المتداولة / إجمالي الأصول)

يستخدم هذا المؤشر لتحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل في تاريخ استحقاقها.

5- نسبة تغطية الفائدة = الربح قبل الإيرادات والمصاريف الأخرى وتكلفة الفائدة والضرائب / تكلفة الفائدة

2-7-5 نسب السوق

نسب السوق وهي النسب التي يسعى إلى احتسابها المستثمرون في البورصة والأسواق المالية وذلك بهدف اتخاذ قرار الاستثمار الرشيد. واهم هذه النسب ما يلي: (الحيالي، 2004، ص99)

1- معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات / متوسط رأس المال العامل

رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع الأصول المتداولة التي يمتلكها المشروع في تاريخ معين، أما الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل فتسمى صافي رأس المال العامل الذي يحقق لدائني الشركة نسبة الأمان التي تتمتع بها الالتزامات الجارية، وكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف هامش الربح بمقدار عدد المرات التي دارها، ويمكن احتساب معدل دوران رأس المال العامل باليوم كالآتي: (العظمة والعادلي، 2008، ص187)

معدل دوران رأس المال العامل (باليوم) = 360 / معدل دوران رأس المال العامل

وان دليل الاستثمار الجيد عندما تنخفض أيام دوران رأس المال العامل، لان عندها سوف يزداد هامش الربح.

2- معدل دوران المدينين= صافي المبيعات الآجلة / متوسط رصيد المدينيين

وهي تستخدم للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في الشركة على تحصيل الديون، وكلما ارتفع المعدل فهو يشير إلى تحسن أداء الإدارة في تحصيل ديونها، ونجاح سياستها الائتمانية.

3- معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات /متوسط رصيد المخزون

ويقصد به عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة، ويستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات الشركة خلال السنة الواحدة، وان ارتفاع هذا المؤشر من خلال عدد مرات دورانه يبين كفاءة الاداره في تحقيق الأرباح. ويمكن احتساب معدل دوران المخزون باليوم كالآتي: (الحيالي، 2004، ص100)

معدل دوران المخزون (باليوم) = 360 / معدل دوران المخزون.

4- معدل دوران الدائنين = (المشتريات الصافية / الدائنين + أوراق دفع)

يستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة إدارة المشروع لسداد التزاماته المتداولة. ويمكن احتساب معدل دوران الدائنين باليوم كالآتي:

معدل دوران الدائنين(باليوم) = (360 / معدل دوران الدائنين)

5- معدل دوران الأصول

يقيس هذا المؤشر كفاءة المشروع في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات، وكلما كانت معدلات الدوران عالية دلت على حسن الاستثمار بالأصول. وتنقسم معدلات دوران الأصول إلى ثلاث أقسام هي على النحو الآتي: (الحيالي، 2004، ص100)

- معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة.

- معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة.

- معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول.

ويرى الباحث أن النسب والمؤشرات المالية متعددة وكثيرة، لذلك لا بد من تصفيتها للوصول إلى النسب الأكثر تأثيراً وأهمية، والتي تستطيع أن تميز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، حيث تسمى هذه النسب المتغيرات التمييزية، وهذه المتغيرات يتكون منها أنموذج التنبؤ بالفشل المالي، بالتالي تستطيع هذه النماذج تصنيف الشركات إلى متعثرة وغير متعثرة، مما يساعد منظمات الإعمال على تحديد مواطن الضعف والقوة ومحاولة معالجتها، واستشراف الخطر قبل وقوعه والتصدي له.

2-8 الجهات المستفيدة من تحليل النسب المالية

يمكن حصر العديد الجهات التي تهتم باستعمال المعلومات من حساب النسب المالية، وهذه الجهات هي: (الغصين، 2004، ص43)

1- إدارة الشركة: وتهتم إدارة الشركة بجميع النسب المالية المستخرجة من الحسابات الختامية الواردة في القوائم المالية، مثل النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية، ونسب السيولة ونسب الربحية، وذلك من أجل معرفة كافة جوانب القوة والضعف في أداء الشركة، والعمل على تحسين مستويات هذا الأداء فيها.

2- الدائنون: وخاصة أصحاب الديون ذات الأجل القصير، حيث تنحصر اهتمامات هذه الفئة بحساب النسب المالية على معرفة مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتهم الجارية وقصيرة الأجل عندما يحين موعد سدادها، وبالطبع فان قدرة الشركة على تسديد هذا النوع من الديون يعتمد على نسبة السيولة الموجودة في الشركة.

3- المقرضون أو أصحاب الديون طويلة الأجل: وهذه الفئة من أصحاب الديون تنحصر اهتماماتها في النسب المالية في البحث عن مقدرة الشركة على الوفاء بأقساط الدين مضافاً

إليها الفوائد عندما يحين موعد سدادها، ويهمهم كذلك معرفة مدى نجاح الشركة ليطمئنوا على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة، أو المتوقع منحها.

4- المالكون وحملة الأسهم: ويهتم المالكون وحملة الأسهم النسب المالية وبالنواحي المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والربحية والحالة المالية للشركة، وعلى أساس التمييز بين الاستثمارات المرغوب بها، والاستثمارات الواجب التخلُّص من الفاشلة، أو التي تتجه نحو الفشل.

5- الجهات الرسمية: تهتمُّ هذه الجهات بالنسب المالية بمعرفة الحالات التي يجب التدخُّل بها تجنباً لحدوث الأزمات المالية، ومن هذه الجهات وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الأوراق المالية، ووزارة المالية.

6- مدقِّقو الحسابات: تزوِّد النسب المالية ممارسي مهنة تدقيق الحسابات بإجراءات فعَّالة، وتمكنُّهم من إنجاز عملية التدقيق بدقة أكثر من خلال الاطِّلاع على ما يمكن أن يثير شكوكهم، والإجراءات التي يجب اتخاذها في ظل هذه الشكوك.

2-9 تحليل النسب المالية والتنبؤ بالفشل

تشير الدراسات والمراجع العلمية إلى إمكانية اللجوء إلى التحليل المالي بهدف التنبؤ بعدد من الظواهر مثل:

1- التنبؤ بالمبيعات.

2- التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.

3- التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لكيفية الحصول عليها.

4- التنبؤ باحتمالات التعثر (الفشل) ومدى إمكانية توقف منشأة الأعمال عن ممارسة نشاطها.

تعتبر كل ظاهرة من الظواهر المذكورة أعلاه، الأساس في تحديد قوة شركة الأعمال أو ضعفها، بالتالي التنبؤ الدقيق بمستقبلها، إن التنبؤ باحتمال تعثر الشركة باستخدام النسب المالية يستلزم تحديد النسب التي كان لها تأثير على تعثر الشركة حتى تكون هذه النسب الأساس في تقييم الأداء والتنبؤ بالتعثر (الزبيدي، 2012، ص289).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2-10 الدراسات باللغة العربية

1- دراسة غريب، (2013)، بعنوان: مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام المصرية

هدفت الدراسة إلى تطوير مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام المصرية، وهذا المدخل مكون من مجموعة من النسب المالية، وأعطى لكل نسبة وزناً ترجيحياً يعكس أهميتها في التمييز بين الشركات المتعثرة والشركات غير المتعثرة، وذلك قبل تعثرها بثلاث سنوات على الأقل لاستخدامه للتنبؤ بفشل الشركات في مصر، واستخدمت الدراسة التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لتطوير النموذج المقترح باستخدام (27) نسبة مالية للتمييز بين مجموعة الشركات المتعثرة ومجموعة الشركات غير المتعثرة.

وتوصلت الدراسة إلى نموذج مطور للتنبؤ بفشل الشركات مكون من (6) نسب مالية وهى نسبة الموجودات إلى إجمالي الموجودات المربحة، ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول ومعدل توظيف الموارد المتاحة، ونسبة السعر السوقي للسهم إلى حصة السهم من الأرباح بعد الضرائب، ونسبة الربح الصافي قبل الضرائب إلى الموجودات المربحة، ونسبة تحليل هامش الربح.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير مداخل محاسبية لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات في شركات قطاع الأعمال العام. وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للشركات المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.

2- دراسة شاهين، ومطر، (2011)، بعنوان: نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)

هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها. بهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينه. وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Stepwise Analysis) للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج مما يمكن من التمييز بين المنشآت المتعثرة غير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك نصفها متعثر والنصف الأخر غير متعثر، وذلك عن الفترة ما بين السنوات (1997-2007)، وتم التوصل إلى النموذج التالي:

$Z = 326.940A8 + 37.810A11 - 14.905A1 - 7.261A22 - 2.347$ هذا وقد جرى اختبار النموذج وتبين انه قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة والمنشآت المصرفية غير المتعثرة بدقة تعادل (75%، 75%، 62.5%)، في السنة الأولى والثالثة والرابعة قبل حدوث التعثر على التوالي.

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة، وبأنه ينبغي على الشركات والشركة موضوع الدراسة أن تؤكد على الناحية الاجتماعية والإعلامية لما لها من اثر كبير على نفوس أفراد المجتمع.

3-دراسة رمو والوتار، (2010)، بعنوان: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق أنموذج التمان على عدد من الشركات المساهمة العراقية، كذلك هدفت إلى

بيان أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الفشل لدى العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث تكمن مشكلة البحث في عدم وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين وغيرهم بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل، وتم تطبيق الأنموذج على عينة متكونة من 17 شركة مساهمة عراقية والتي تم الحصول على البيانات الخاصة بها.

وقد بينت الدراسة أن فشل الشركات يعد من أهم المواضيع التي توجه الكثير من الكتاب والباحثين لدراستها، وذلك لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وعلى المجتمع ككل، لذلك شرع الكثير من الباحثين إلى إيجاد طريقة يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل قبل حدوثه، وظهرت نتيجة لذلك العديد من الدراسات التي تستخدم النسب المالية بوصفها أدوات لبعض النماذج الإحصائية والتي تعتمد على أساليب التحليل التمييزي سواء الفردية أو المتعددة لإمكانية التنبؤ بالفشل قبل حدوثه والتي من أهمها أنموذج" التمان"، فضلاً عن نماذج أخرى يتم تطبيقها، كذلك تم التوصل إلى استخدام أنموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية كان دقيق.

وأوصت الدراسة بأهمية تبني أنموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركات. كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات والتي من ضمنها التأكيد على مدراء الائتمان في البنوك التجارية بأهمية استخدام النماذج المالية الكمية للتعرف على مخاطرة القروض قبل منحها وعدم الاعتماد على الرأي الشخصي بشكل رئيسي.

4- دراسة (حمدان 2008) بعنوان : "بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة العاملة في قطاعي التأمين والبنوك".

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج للتنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين والبنوك بالاعتماد على نسب السيولة والربحية والملاءة، واعتمد الباحث على عينة من البنوك

وشركات التأمين المتعثرة وغير المتعثرة والتي بلغ عددها ستة بنوك وشركتي تأمين من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، واعتمد الباحث على التحليل الخطي متعدد المتغيرات. وقد توصل الباحث إلى إمكانية استخدام أنموذجين للتنبؤ بالفشل المالي لقطاع البنوك ، الأنموذج الأول مبني على الربحية والأنموذج الثاني مبني على نسب السيولة والربحية والملاءة. أما بالنسبة لقطاع التأمين فقد كشفت الدراسة إلى إمكانية استخدام أربعة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي:

1- الأنموذج الأول مبني على نسب الربحية فقط.

2- الأنموذج الثاني مبني على نسب السيولة فقط.

3- الأنموذج الثالث مبني على نسب الملاءة.

4- الأنموذج الرابع مبني على النسب مجتمعة.

وقد كشفت الدراسة عن إمكانية استخدام الأنموذج المشترك للتنبؤ حيث يضم خمس نسب.

وأوصت الدراسة بضرورة بناء أنموذج للتنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين والبنوك بالاعتماد على نسب السيولة والربحية والملاءة. وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للشركات المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.

5- دراسة مطر (2001)، بعنوان: " طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات – دراسة تحليلية مقارنة لآراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن " .

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أوجه التشابه ومجالات الاختلاف القائمة بين المدققين والمحللين الماليين من حيث طبيعة المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بفشل الشركات ومن حيث أهميتها النسبية وذلك من خلال دراسة (63) مفردة تنتمي إلى الفئتين المذكورتين وقد بينت الدراسة أن كلا الفئتين تتفقان على الجمع بين المؤشرات المالية

وغير المالية في بناء نموذج التنبؤ بالفشل، لكنهما تختلفان في تحديد المتغيرات المالية وغير المالية التي تستخدم في عملية التنبؤ بالفشل والأفضلية التي تعطيها كل فئة من الفئتين لأنواع النسب المالية المستخدمة. وخلصت الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي يتكون من عشرة متغيرات (من وجهة نظر المدققين) بحيث يكون 60% منها عبارة عن مؤشرات مالية و40% مؤشرات غير مالية، أما بالنسبة للمحللين الماليين فإن النموذج يتكون من عشرة متغيرات أيضاً 50% من المتغيرات تمثل مؤشرات مالية وال50% الأخرى عبارة عن مؤشرات غير مالية .

وفيما يلي المتغيرات المالية لنموذج التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر فئة المدققين:

مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين، صافي الربح / حقوق المساهمين (ROE)، صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح ، صافي الربح / صافي المبيعات، صافي الربح / عدد الأسهم العادية ، صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الديون.

أما بالنسبة للمتغيرات المالية التي احتواها النموذج من وجهة المحللين الماليين فهي:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الديون، درجة الرفع المالي، معدل دوران المخزون، مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين، الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة.

وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على المؤشرات المالية التي تستخدم في التنبؤ بفشل الشركات، وزيادة الاهتمام بمخرجات النسب المالية.

2-11 الدراسات باللغة الانجليزية

6- دراسة (Singhand and Schmidgia 2013) بعنوان:

"Analysis of Financial Ratio Commonly used by Us Lodging Financial Executives"

تحليل النسب المالية لاتخاذ القرارات من قبل المديرين التنفيذيين

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأهم النسب المالية من قبل المديرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات في فنادق الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم استخدام ستة وثلاثون نسبة مالية من النسب المالية الشائعة الاستخدام، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير فرضيات خاصة بها وجرى اختبارها إحصائياً.

وتوصلت الدراسة إلى عدد أن نسب الربحية ونسب التشغيل قد كانت من أهم النسب المالية المستخدمة من قبل المدرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات، كما تبين أنه يمكن الاعتماد على التحليل المالي في بناء نماذج للتنبؤ بالمستقبل المالي للشركة.

كما اتضح من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية بأن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للنقدية وأهم استخدامات هذه النقدية، وأن التدفق النقدي المتاح ونسبة التغطية النقدية ونسبة التوزيعات النقدية في تحسن كبير.

وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على حساب نسبة المردودية المالية لأن نسبة المردودية المالية في تراجع، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي الربح والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول.

7-دراسة (Trigueiros and McLeay, 2012) بعنوان:

Proportionate Growth and the Theoretical Foundations of Financial Ratio"

إطار نظري لمفهوم النسب المالية والنمو النسبي

هدفت الدراسة تقديم إطار نظري لمفهوم النسب المالية حيث تم إستخدام المتغيرات المالية التي تتكون منها النسب والتي تعتبر شرطا لإستخدام نسب مالية صحيحة ودقيقة، كما قدمت الدراسة إعادة تقييم لمحددات النسب المالية وكانت النتائج كما يلي:

1-لكي يتم استخدام النسب المالية يجب أن تكون المتغيرات متناسبة والتي يجب أن تكون عاملا مستقلا عن حجم الشركة.

2-عند تحقيق الشرط السابق وهو حجم الشركة يدخل في النماذج كتأثير مشترك لكل مجموعة من القوائم المالية.

3- يمكن أن يؤدي التحويل البسيط إلى تحسين الخصائص الإحصائية لسلوك نسب مالية معينة.

وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على النسب المالية والمتغيرات التي تتكون منها هذه النسب التي تعتبر شرطا لإستخدام نسب مالية صحيحة ودقيقة.

8- دراسة (Valentincicb and Moramora, 2010) بعنوان:

" **Forecasting the liquidity of very small private companies** "

التنبؤ بالسيولة في الشركات الصغيرة الخاصة

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذجين بالاعتماد على تاريخ حركة السيولة للشركة للأنموذج الأول والاعتماد على النسب المالية المختلفة للأنموذج الثاني من خلال القوائم المالية المنشورة، وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشركات السلوفينية في

القطاع الصناعي. وتم استخدام التحليل التمييزي المتعدد لغايات تحقيق هدف الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1- إن الأنموذج المبني على أساس حركة السيولة أكثر قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي.

2- إن النماذج المبنية على أساس النسب المالية المأخوذة في نفس سنة التعثر كانت أكثر قدرة على التنبؤ من تلك النماذج التي أخذت نسب مالية لسنوات أقدم.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني النماذج المبنية على أساس النسب المالية المأخوذة في نفس سنة التعثر.

9-دراسة (GUZ, 2009) بعنوان:

“Predicting Potential Failure, Taking Corrective Action are Keys to Success"

بناء أنموذج للتنبؤ بفشل المطاعم

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج للتنبؤ بفشل المطاعم وكانت عينة الدراسة مكونة من 17 شركة مطاعم متعثرة، و17 شركة مطاعم ناجحة خلال الفترة من 1987-1998. واستخدم أسلوب التحليل التمييزي المتعدد، واستخدمت أساليب التحليل الإحصائي المناسبة في تحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أنموذج تكون من ثلاثة مؤشرات مالية هي:

1- الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الالتزامات.

2- الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.

3- إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول. وقد وبلغت دقة الأنموذج 94%، قبل سنة من التعثر.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني أنموذج للتنبؤ بفشل المطاعم باستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد.

10- دراسة (Charilou, et al., 2004) بعنوان:

"Predicting Corporate Failure Empirical Evidence for UK".

الأساليب الإحصائية المستخدمة في بناء نماذج التعثر المالي

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأساليب الإحصائية المستخدمة في بناء نماذج التعثر المالي حيث تمت الدراسة على الدراسة 104 شركات من الشركات البريطانية نصفها متعثرة والنصف الآخر غير متعثر تمثل هذه الشركات عن الفترة من 1988-1997 وقد قامت الدراسة بتلخيص 43 دراسة سابقة من حيث الأسلوب الإحصائي وعدد شركات العينة وقد تبين أن 15% من الدراسات استخدمت عينة أقل من المطلوب وأن 90% من الدراسات تستخدم الأساليب الإحصائية نفسها التي تستخدمها الدراسات الأخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الأساليب الإحصائية المستخدمة في بناء نماذج التعثر المالي لأهميتها في بيان أسباب التعثر.

11- دراسة (Sewiadan 2003) بعنوان:

"The ratio model versus the cash flow model, and the prediction of bankruptcy: An Empirical Examinition"

القدرة التنبؤية لأنموذجين من نماذج الفشل المالي وهما: أنموذج النسب المالية وأنموذج التدفق النقدي

هدفت الدراسة إلى فحص القدرة التنبؤية لأنموذجين من نماذج الفشل المالي وهما: أنموذج النسب المالية وأنموذج التدفق النقدي وذلك لمعرفة الأنموذج الأنسب من حيث الكشف عن الصعوبات المالية التي من الممكن أن تؤدي إلى تصفية الشركة، ولتحقيق

هذا الغرض تم تطبيق كلا الأنموذجين على عينة مكونة من عشر شركات صناعية وخدمية مدرجة في سوق عمان المالي التي تم تصفيتها خلال الفترة من 1990- 2001 ثم مقارنتها مع مجموعة أخرى غير متعثرة . وقد خلصت الدراسة إلى:

1- يعتبر الأنموذجان ذوي فائدة في التمييز بين الشركات التي تمت تصفيتها والشركات غير المتعثرة مع أفضلية لأنموذج النسب المالية.

2- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأنموذجين.

3- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين خمس نسب للسنة التي تم إستخدامها لأنموذج التدفق النقدي.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على فحص القدرة التنبؤية لأنموذجين من نماذج الفشل المالي وهما: أنموذج النسب المالية وأنموذج التدفق النقدي.

12- دراسة (Altman, 2002)، بعنوان:

On Corporate Financial Distress and Bankruptcy

ملائمة النماذج المالية في الإفلاس للشركات

هدفت هذه الدراسة للوقوف على مدى ملاءمة النموذج الذي تم التوصل إليه في دراسة (Altman 1968)، من خلال تطبيقه على ثلاث عينات على بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية:

الأولى: وتضم 86 شركة فشلت خلال الفترة من 1969- 1975.

الثانية: وتضم 110 شركة فشلت خلال الفترة من 1976- 1995.

الثالثة: وتضم 120 شركة فشلت خلال الفترة من 1997- 1999.

وتوصلت إلى أن دقة نماذج التمييز تتراوح بين 82% إلى 94% في السنة الأولى لفترات الدراسة ، ثم انخفضت إلى 68% – 75% في السنة الثانية قبل الفشل لفترات الدراسة المختلفة. وتم تبرير الانحدار في دقة التنبؤ بين السنوات بتأثير الدورات الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تبني النماذج التي تسهم في الكشف عن حالات التعثر والتنبؤ في الفشل المالي. كما أوصت بضرورة العمل على دراسة تأثير العوامل الأخرى (السلوكيَّة) التي تؤثر على قرار الرأي حول الاستمراريَّة.

2-12 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تشكل الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت الإطار النظري لمفهوم النسب المالية واستخدام المتغيرات المالية، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها، بأنها ركّزت على إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

كما أن معظم الدراسات السابقة عندما قامت بمثل هذه الدراسات إعتمدت سنوات واحدة لغايات التحليل، بينما في الدراسة الحالية قام الباحث بتصميم استبانه، حيث قام الباحث بتصميمها لتغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المحددة بالاستبانة.

كما تتميز هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة في هذا المجال في دولة الكويت، حيث أن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، بينما أجريت هذه الدراسة في دولة الكويت، حيث كانت شاملة للشركات المساهمة العامة كمجتمع للدراسة، وربما تكون هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي بحثت في هذا المجال في دولة الكويت على حد علم الباحث.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة جمع البيانات

3-4 صدق الأداة

3-5 ثبات الأداة

3-6 أسلوب جمع البيانات

3-7 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي استخدمها في إجراء هذه الدراسة، إذ يتضمن وصفا لمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة وكذلك بيان للعينة، وكذلك أداة جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

3-1 منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف الكشف عن أثر استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت والبالغ عددها 180 شركة، (التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية، قسم العلاقات العامة، النشرة السنوية لعام 2014). أما عينة الدراسة فتتكون من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، حيث قام باختيار عينة قصدية من كل شركة من الشركات التي تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وليصبح العدد الموزع حوالي (180) استبانة. وقد استرد الباحث (148) استبانة وبنسبة (82.2%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وبعد أن تم فرز الاستبانات تم استبعاد (5) استبانات منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال تعبئة بعضها من المبحوثين، وبذلك استقرت العينة على (143) مستجيباً، وبنسبة (79.4%)

من إجمالي الاستبانات الموزعة، ويوضح الجدول رقم (3-1) مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (3-1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الفئة	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية	180	%100	148	%82.2	143	%79.4

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على نسبة الردود.

ويود الباحث تقديم نبذة تاريخية عن الشركات الكويتية المساهمة التي يعود تاريخها إلى الخمسينات من القرن العشرين، حيث تم تأسيس بنك الكويت الوطني كأول شركة كويتية مساهمة عام 1952 ميلادية، تبعتها شركة السينما الكويتية عام 1954 ميلادية والخطوط الجوية الكويتية عام 1956 ميلادية، حيث كان التداول يتم من خلال مكاتب وسطاء العقارات وبالمقاهي الشعبية في سوق التجار وكان كل وسيط من هؤلاء الوسطاء يمثل سوق بحد ذاته تتحدد عنده أسعار البيع والشراء المختلفة، وبذلك كانت الأسهم أول نوع من الأوراق المحلية القابلة للتداول. وبعد اكتشاف النفط وصدور القانون التجاري رقم (15) عام 1960 ميلادية والخاص بتنظيم إصدار الأوراق المالية والاكتتاب فيها، شهدت الشركات المساهمة توسعا ملحوظا في أنشطها الاقتصادية وغدت منفذا استثماريا للأموال الفائضة.

تحظى الشركات المساهمة في الكويت باهتمام بالغ انطلاقا من دورها الاستراتيجي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث صدر القانون رقم (32) في عام 1970 ميلادية والذي ينظم عملها. وتكونت بموجب هذا القانون أيضا لجنة استشارية لتنظيم نشاطات

الشركات المساهمة وسن اللوائح الضرورية لإخضاع الشركات للقيام بتسجيل أسهمها والاحتفاظ بالفوائد الاقتصادية للبلاد.

في شباط من عام 1972 تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في المنطقة التجارية العاشرة بمدينة الكويت، حيث تولى العاملون بها رصد وحصر ما يتم تداوله يوميا من أسهم وإصدار النشرة اليومية التي تتضمن عدد الأسهم المتداولة وأسعارها وعدد الصفقات التي تمت من خلالها.

في عام 1976 ميلادية صدر القرار الوزاري رقم (61) والخاص بتنظيم التعامل والتداول في الأوراق المالية للشركات المساهمة الكويتية، وبموجب هذا القانون تم تشكيل أول لجنة للأوراق المالية بعد أن كان التداول يتم عن طريق المفاوضات المباشرة على السعر بين كل من البائع والمشتري إلى أن تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في عام 1977 ميلادية وسميت سوق الكويت للأوراق المالية.

في نيسان عام 1977 ميلادية تم افتتاح بورصة الأوراق المالية أطلق عليها اسم سوق الكويت للأوراق المالية وفي عامي 1977 و 1978 شهد سوق الكويت للأوراق المالية أزمة كان من نتائجها تدخل الحكومة لمعالجتها بشراء الأسهم وفقا لأسعار الأقفال في يوم محدد ثم تلتها أزمة عام 1982 التي تميزت بالتعامل في أسهم الشركات الخليجية وبالتعامل بالأجل وهي ما عرفت حينذاك بأزمة " سوق المناخ ". ولعل أهم أحداث سوق المناخ الكويتي ما يعرف بالاثنين الأسود عام 1983 عندما بلغت الخسائر فيه اثنان وعشرون مليار دولار.

في 14/ 1983/8 ميلادية صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة وإدارة تنفيذية لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد، وفي أب 1990 ميلادية توقف التعامل في السوق لفترة 28 شهرا نتيجة الغزو العراقي للكويت، مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة من 54 شركة إلى 28 شركة. وفي أواخر شهر أيلول عام 1992 أعيد افتتاح السوق بعد أن اكتملت كافة مرافق السوق المالية والإدارية والفنية والمحاسبية.

فـي شـهر تشـرين الأول عـام 1966 وقعـت كـل مـن الكويـت ومصـر ولبنـان فـي القاهرة اتفاقية لربط الأسواق المالية بالشكل الذي يتيح الإدراج المشترك في بورصـاتها من خلال نظام الحفظ المركزي، بهدف تنظيم عملية التداول للأوراق المالية في أسواقها وإجراء عمليات التسوية المالية المتعلقة بنقل ملكية هذه الأوراق وكذلك تنظيم المعلومات ونشرها في الأسـواق الماليـة الثلاثـة، كمـا يـرتبط سـوق الكويـت لـلأوراق الماليـة مـع كـل مـن سـوق البحرين وسلطنة عمان للأوراق المالية منذ شهر أيلول عام 1997 باتفاقية تعاون متبادل بهدف توثيق وزيادة إقامة التعاون المشترك في المجـالات المتعلقة بتنظيم إصدار وتداول الأوراق المالية في هذه الأسواق حيث تعد هذه الاتفاقية أولى الخطوات نحو إنشاء سوق أسهم موحدة في الخليج (النشرة السنوية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2014).

3-3 أداة جمع البيانات

قام الباحث بتصميم استبانه خاصـة بالدراسـة الحاليـة، حيث قام الباحث بتصـميمها لتغطـي الفرضـيات التـي اسـتندت عليهـا، وباسـتخدام عبـارات تقييميـه لتحديـد إجابـات عينـة الدراسـة علـى الأسـئلة المحـددة بالاسـتبانة. بنـاءاً علـى مقيـاس ليكـرت (Likert Scale) الخماسي حيث ستحدد خيارات الإجابة بخمسة مستويات وهي: تستخدم دائما (5 درجات)، تستخدم أحيانا (4 درجات)، تستخدم إلى حد ما (3 درجات) غير مستخدمة (درجتين) غير مستخدمة إطلاقا (درجة واحدة). والملحق رقم (1) المرفق يبين نموذج الاستبانة.

وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هما:

الجـزء الأول: وخصـص للتعـرف علـى العوامـل الديموغرافيـة للمسـتجيبين مـن المـديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت لـلأوراق الماليـة، مثل (العمر، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والشهادات المهنية). إذ اشتملت الدراسة على المتغيرات التصنيفية الآتية:

1- العمر: وله خمس مستويات هي: 30 سنة فأقل، 31-35 سنة، 36-40 سنة، 41 - 45 سنة، 45 سنة فأكثر.

2- سنوات الخبرة: وله أربع مستويات هي: 5 سنوات فاقل، 6- 10 سنوات، 11- 15 سنة، 16 سنة فأكثر.

3- المؤهل العلمي: وله أربع مستويات هي: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

4- التخصص العلمي: وله أربع مستويات هي: (محاسبة، مالية ومصرفية، ادارة اعمال، إدارة مالية، أخرى).

5- الشهادات المهنية: وله خمس تصنيفات (CFA، CISA ، CMA، CPA، CIA ، لايحمل شهادة).

الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في معرفة إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية، وقد تم صياغة عدد من الفقرات تم إدراجها ضمن المحاور التي تغطي فرضيات الدراسة وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة (36) فقرة، وذلك على النحو الآتي:

1- المحور الأول: وتضمن (28) فقرة تتعلق بالمتغيرات المستقلة وهي النسب المالية، وكما يلي:

أ- **المجال الأول:** وتضمن (7) فقرات تتعلق بالنسب الربحية.

ب- **المجال الثاني:** وتضمن (5) فقرات تتعلق بنسب السيولة.

ج- **المجال الثالث:** وتضمن (5) فقرات تتعلق بنسب النشاط.

د- **المجال الرابع:** وتضمن (5) فقرات تتعلق بنسب المديونية.

هـ- **المجال الخامس:** وتضمن (5) فقرات تتعلق بنسب السوق.

ثانيا: المحور الثاني: وتضمن (8) فقرة تتعلق بقياس المتغير التابع وهو التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة الكويتية.

3-4 صدق الأداة

وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تم عرضها على أساتذة وخبراء مختصين بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل توزيعها على عينة الدراسة. والملحق رقم (2) المرفق يبين أسماء محكمي استبانة الدراسة.

3-5 ثبات الأداة

للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب اختبار كرونباخ ألفا (82.6 %) وهي نسبة ممتازة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، إذ إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي 60%. ويوضح الجدول رقم (3-2) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة (Sekaran, 2010, p:268).

الجدول (3-2)

قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا
1-7	نسب الربحية	% 72.5
8-12	نسب السيولة	% 83.9
13-17	نسب النشاط	% 73.8
18-22	نسب المديونية	% 87.2
23-28	نسب السوق	% 81.1
29-36	التنبؤ بالفشل المالي	% 80.9
1-36	**المعدل العام للثبات**	**% 82.6**

وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، كما حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع) عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة وذلك بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5−1)/3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفض من (1)− أقل من (2.33).

متوسط من (2.34) – (3.67).

مرتفع من (3.68) إلى (5).

3−6 أسلوب جمع البيانات

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي بنيت عليها فان الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية:

أولا: البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الإستبانة التي تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، حيث غطت كافة الجوانب النظرية والفرضيات التي استندت عليها، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

ثانيا: البيانات الثانوية: وهي البيانات التي استخدمت لتكوين الإطار النظري للدراسة، حيث تم الرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للإطلاع عليها ومراجعة الأدبيات السابقة، وتحديداً تم الاستعانة بالمصادر التالية:

1− الكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم المحاسبة والمراجع والمصادر المتعلقة بدراسة الفشل المالي والنسب المالية.

2- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة.

3- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية المتعلقة بالفشل المالي والنسب المالية.

4- التقارير الصادرة عن الهيئات المختصة ومراكز الأبحاث المحلية والمجلات والمؤتمرات العلمية المختلفة.

5-التقارير والنشرات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

6- الإنترنت والمواقع الالكترونية.

3-7 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science واستخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية:

1- **مقاييس النزعة المركزية:** مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة، كذلك والانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

2- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression): وذلك لاختبار اثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع والمتمثل في الفشل المالي.

3- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression): وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل على حدة في المتغير التابع وهو الفشل المالي.

4- اختبار كرونباخ ألفا: (Cronbach's alpha) وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 خصائص عينة الدراسة

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن انتهت عملية جمع المعلومات اللازمة للدراسة الحالية من خلال أداتها، تم إدخال تلك البيانات والمعلومات إلى جهاز الحاسوب لأغراض المعالجة والتحليل. وقد تم معالجتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وكما يلي:

4-1 خصائص عينة الدراسة

لقد تم اختيار مجموعة من العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مثل (العمر، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والشهادات المهنية). وذلك من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة من المجتمع، ويبين الجدول رقم (4-1) خصائص أفراد العينة.

الجدول (4-1)

خصائص عينة الدراسة

الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة%
العمر	30 سنة فأقل	10	%7.0
	31-35 سنة	49	%34.3
	36-40 سنة	30	%21.0
	41 – 45 سنة	11	%7.7
	45 سنة فأكثر	43	%30.1
سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل	36	%25.2
	6- 10 سنوات	34	%23.8
	11- 15 سنة	35	%24.5
	15 سنة فأكثر	38	%26.6
المؤهل العلمي	دبلوم	9	%6.3
	بكالوريوس	114	%79.7
	ماجستير	17	%11.9
	دكتوراه	3	%2.1
التخصص العلمي	محاسبة	90	%62.9
	مالية ومصرفية	13	%9.1
	ادارة اعمال	18	%12.6
	ادارة مالية	12	%8.4
	تخصصات مختلفة (نظم معلومات محاسبية، نظم معلومات ادارية، اقتصاد)	10	%7.0
الشهادات المهنية	Chartered Financial Analyst CFA (المحلل المالي المعتمد)	8	%5.6
	Certified Information Systems Auditor CISA (مدقق نظم المعلومات المعتمد)	6	%4.2
	Certified Management Accountant CMA (شهادة المحاسب الإداري المعتمد)	6	%4.2
	Certified Public Accountant CPA (المحاسب القانوني المعتمد)	5	%3.5
	Certified Internal Auditor CIA (المدقق الداخلي المعتمد)	2	%1.4
	لايحمل شهادة	116	%81.1
المجموع		**143**	**%100**

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق (4−1) ما يلي:

أولا: العمر: إن أعمار النسبة الأعلى من عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المبحوثة، يتركزون في الفئة التكرارية (31−35 سنة) وشكلوا ما نسبته 34.3% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (45 سنة فأكثر)، وشكلوا ما نسبته 30.1% من إجمالي حجم العينة، ثم الفئة التكرارية (36−40 سنة) وشكلوا ما نسبته 21.0% من إجمالي العينة، ثم الفئة التكرارية (41 − 45 سنة) وشكلوا ما نسبته 7.7% من إجمالي العينة، وأخيرا جاءت الفئة التكرارية (30 سنة فأقل) وشكلوا ما نسبته 7.7% من إجمالي العينة المبحوثة. ويفسر الباحث هذه النتائج إن التوزيع المتقارب لأعمار عينة الدراسة المبحوثة أن هذه مهنة المحاسبة يتوفر فيها عنصر الاستمرارية في الإقبال عليها من مختلف الفئات العمرية.

ثانيا: سنوات الخبرة: هناك تقارب في توزيع سنوات الخبرة على عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المبحوثة، وجاءت الفئة التكرارية الرابعة والتي تشمل الذين تزيد سنوات خبرتهم عن (15 سنة فأكثر)، حيث بلغ عددهم 38 مستجيباً وبنسبة 26.6% من إجمالي العينة، وشكل المستجيبون الذين يملكون خبرة 5 سنوات فاقل نسبة 25.2 % من إجمالي العينة، وشكل الذين يملكون خبرة ما بين (11− 15 سنة) ما نسبته 24.5% من إجمالي العينة، وأخيرا جاء الذين يملكون خبرة (6− 10 سنوات) ما نسبته 23.8% من إجمالي حجم العينة المبحوثة. وهذا مؤشر على أن خبرة هؤلاء المديرين جيدة، حيث تمنحهم ميزة ايجابية إضافية تمكنهم من التعامل مع الأمور المحاسبية بطريقة مهنية كبيرة.

ثالثا: المؤهل العلمي: إن اغلب عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، هم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، حيث بلغت النسبة 79.7% من حجم العينة المبحوثة، ثم جاء حملة شهادة الماجستير وشكلوا ما نسبته 11.9% من حجم العينة المبحوثة، ثم جاء حملة شهادة الدبلوم وشكلوا ما نسبته 6.3% من حجم العينة، وتضمنت العينة أيضا ثلاثة مستجيبين من حملة شهادة الدكتوراه وبنسبة بلغت 2.1%. من حجم العينة المبحوثة. ويمكن القول أن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي

للمديرين الماليين يعتبر مطلبا ضرورياً، سيما وان العمل في الشركات المساهمة يستدعي الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل هؤلاء للتعامل مع مختلف القضايا والحالات المحاسبية التي تواجههم أثناء العمل

رابعا: التخصص العلمي: إن اغلب عينة الدراسة المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، هم من تخصص المحاسبة، حيث بلغت النسبة 62.9 % من حجم العينة المبحوثة، أما تخصص إدارة الأعمال فقد بلغت نسبتهم 12.6 % من حجم العينة، بينما بلغت نسبة تخصص المالية والمصرفية 9.1% من حجم العينة، ثم جاء تخصص إدارة مالية وبلغت نسبتهم 8.4 % من حجم العينة، واشتملت العينة أيضا 10 مستجيبين من تخصصات مختلفة وبلغت نسبتهم 7.0%، وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة المديرين الماليين مؤهلين من ناحية تخصص المحاسبة الذي يناسب مهنة المدير المالي.

خامسا: الشهادات المهنية: أن اغلب عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية لا يحملون شهادات مهنية في المحاسبة والتدقيق، حيث بلغ عدد المستجيبين الذين لا يحملون أي تأهيل مهني 116 مستجيباً وبنسبة 81.1% من حجم العينة. في حين بلغ عدد الذين يحملون شهادة CFA Chartered Financial Analyst (المحلل المالي المعتمد) فقط 8 مستجيبين وبنسبة 5.6% من حجم العينة، فيما بلغ الذين يحملون شهادة CISA Certified Information Systems Auditor (مدقق نظم المعلومات المعتمد) 6 مستجيبين فقط وبنسبة 4.2 % من حجم العينة، ونفس النسبة كانت للذين يحملون شهادة CMA Certified Management Accountant (شهادة المحاسب الإداري المعتمد) فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CPA Certified Public Accountant (المحاسب القانوني المعتمد) ما نسبته 3.5% من حجم العينة، وشكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CIA Certified Internal Auditor (المدقق الداخلي المعتمد) ما نسبته 1.4% من حجم العينة. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة تحتاج إلى تأهيل مهني لأن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على العمل كمديرين ماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها، والجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على الفقرات الخاصة بكل مجال من مجالات الدراسة. والتي كانت على النحو التالي:

أولا: النتائج المتعلقة بالمتغيرات المستقلة: النسب المالية

جدول (4-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية النسب المالية

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
1	نسب الربحية	3.767	.2646	4	مرتفعة
2	نسب السيولة	3.693	.3312	5	مرتفعة
3	نسب النشاط	3.816	.3206	1	مرتفعة
4	نسب المديونية	3.795	.3108	2	مرتفعة
5	نسب السوق	3.770	.2965	3	مرتفعة
	النسب المالية مجتمعة	3.768	0.3047	مرتفعة	

يشير الجدول (4-2) إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.816– 3.693) وجاءت نسب النشاط بالمستوى المرتفع وبمتوسط حسابي بلغ 3.816 وانحراف معياري 3206. ثم جاءت نسب المديونية بالمستوى المرتفع وبمتوسط حسابي بلغ 3.795 وانحراف معياري 3108.، ثم جاءت نسب السوق بالمستوى المرتفع وبمتوسط حسابي بلغ 3.770 وانحراف معياري 2965.، ثم جاءت نسب الربحية بالمستوى المرتفع وبمتوسط

حسابي بلغ 3.767 وانحراف معياري 2646.، وأخيرا جاءت نسب السيولة بالمستوى المرتفع أيضا وبمتوسط حسابي بلغ 3.693 وانحراف معياري 3312..

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع لإمكانية استخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Singhand and Schmidgia 2013) التي توصلت الدراسة إلى أن نسب الربحية ونسب التشغيل قد كانت من أهم النسب المالية المستخدمة من قبل المدرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات، كما تبين أنه يمكن الاعتماد على التحليل المالي في بناء نماذج للتنبؤ بالمستقبل المالي للشركة. وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة الدحيات، (2008) التي توصلت إلى إن النموذج القياسي التطبيقي المقترح قادر على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تمكن الإدارة والجهات الرقابية من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حمدان 2008) التي كشفت الدراسة إلى إمكانية استخدام للتنبؤ بالفشل المالي مبني على النسب مجتمعة.

ومن أجل التعرف على هذا الأثر بشكل مفصل وكل على حده فقد كانت النتائج على النحو الآتي:

1- النتائج المتعلقة بإمكانية استخدام نسب الربحية

جدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب الربحية

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
1	تستخدم الشركة نسبة مجمل ربح العمليات للتعبير عن كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات	3.818	.6568	4	مرتفع
2	يساعد استخدام نسب هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب) على قياس كفاءة العمليات التشغيلية	3.461	.6475	7	متوسط
3	يسهم استخدام نسب هامش الربح قبل الضرائب في قياس كفاءة الشركة في تحقيق الفائض الاقتصادي	3.881	.5873	3	مرتفع
4	يؤدي استخدام نسب هامش الربح بعد الضرائب بيان كفاءة الشركة في تحقيق الفائض الاقتصادي	3.734	.7311	5	مرتفع
5	يتم استخدام نسب المصروفات لإيجاد الوزن النسبي لكل مصروف ورد بقائمة الدخل	3.986	.4891	1	مرتفع
6	يستخدم معدل العائد على الاستثمار لبيان حجم إيرادات المبيعات	3.580	.6756	6	متوسط
7	يتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية لبيان مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح	3.909	.5426	2	مرتفع
	نسب الربحية	**3.767**	**.2646**	**مرتفع**	

يُظهر الجدول رقم (4-3) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير إمكانية استخدام نسب الربحية والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.986) و(3.461). وقد جاءت فقرة " يتم استخدام نسب المصروفات لإيجاد الوزن النسبي لكل مصروف ورد بقائمة الدخل " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.986) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " يساعد

استخدام نسب هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب) على قياس كفاءة العمليات التشغيلية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.461) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بإمكانية استخدام نسب الربحية قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.767).

2- النتائج المتعلقة بإمكانية استخدام نسب السيولة

جدول (4- 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب السيولة

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
8	تقيس نسبة التداول (السيولة العادية) قدرة الأصول المتداولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل	3.790	.8209	2	مرتفع
9	يساعد استخدام نسبة السيولة السريعة على تقويم قابلية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها بصوره فورية	3.804	.6740	1	مرتفع
10	تستخدم نسبة السيولة الفورية في بيان قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية	3.776	.6860	3	مرتفع
11	يسهم استخدام نسبة السيولة الأكثر تحفظا في بيان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها	3.636	.8009	4	متوسط
12	يتم استخدام نسبة معدل النقدية لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل	3.461	.6475	5	متوسط
	نسب السيولة	**3.693**	**.3312**		**مرتفع**

يُظهر الجدول رقم (4–4) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير إمكانية استخدام نسب السيولة والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.804) و(3.461). وقد جاءت فقرة " يساعد استخدام نسبة السيولة السريعة على تقويم قابلية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها بصوره فورية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.804) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " يتم استخدام نسبة معدل النقدية لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.461) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بإمكانية استخدام نسب السيولة قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.693).

3– النتائج المتعلقة بإمكانية استخدام نسب النشاط

جدول (4– 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب النشاط

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
13	يساعد استخدام معدل دوران المخزون على بيان مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها	3.881	.5873	3	مرتفع
14	يؤدي استخدام متوسط فترة التخزين إلى معرفة مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها	3.727	.7428	4	مرتفع
15	يستخدم معدل دوران المدينين التجاريين للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي	3.979	.5100	1	مرتفع
16	يسهم استخدام مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيها للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي	3.587	.6851	5	متوسط
17	يتم استخدام معدل دوران الأصول لتحقيق الرقابة على الأنشطة الفعلية	3.909	.5426	2	مرتفع
	نسب النشاط	**3.816**	**.3206**		**مرتفع**

يُظهر الجدول رقم (4-5) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير إمكانية استخدام نسب النشاط والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.979) و(3.587). وقد جاءت فقرة " يستخدم معدل دوران المدينين التجاريين للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.979) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " يسهم استخدام مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيها للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.587) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بإمكانية استخدام نسب النشاط قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.816).

4- النتائج المتعلقة بإمكانية استخدام نسب المديونية

جدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب المديونية

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
18	يساعد استخدام معدل التمويل بالديون في قياس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل	3.790	.8209	3	مرتفع
19	يتم استخدام معدل الديون/ حقوق الملكية لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في تعزيز الهيكل التمويلي	3.811	.6708	2	مرتفع
20	يؤدي استخدام معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل إلى تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها	3.776	.6860	5	مرتفع
21	يعمل استخدام معدل التمويل بالديون طويلة الأجل على تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل في تاريخ استحقاقها	3.783	.6622	4	مرتفع
22	يسهم استخدام نسبة تغطية الفائدة على الدين طويل الأجل في بيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل	3.818	.6460	1	مرتفع
	نسب المديونية	**3.795**	**.3108**		**مرتفع**

يُظهر الجدول رقم (4−6) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير إمكانية استخدام نسب المديونية والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.818) و(3.776). وقد جاءت فقرة " يسهم استخدام نسبة تغطية الفائدة على الدين طويل الأجل في بيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.818) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " يؤدي استخدام معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل إلى تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.776) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بإمكانية استخدام نسب المديونية قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.795).

5- النتائج المتعلقة بإمكانية استخدام نسب السوق

جدول (4- 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسب السوق

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
23	يسهم استخدام معدل دوران رأس المال العامل في معرفة الأصول المتداولة التي يمتلكها المشروع في تاريخ معين	3.461	.6475	6	متوسط
24	يستخدم معدل دوران المدينين للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في الشركة على تحصيل الديون	3.881	.5751	3	مرتفع
25	يساعد استخدام معدل دوران المخزون في تحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات الشركة خلال السنة الواحدة	3.748	.7549	4	مرتفع
26	يتم استخدام معدل دوران الدائنين للحكم على كفاءة إدارة المشروع لسداد التزاماته المتداولة	4.007	.4518	1	مرتفع
27	يقيس استخدام معدل دوران الأصول كفاءة المشروع في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات	3.622	.6900	5	متوسط
28	يتم استخدام معدل (عائد) ربحية السهم لمساعدة المستثمرون لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد	3.902	.5479	2	مرتفع
	نسب السوق	**3.770**	**.2965**		**مرتفع**

يُظهر الجدول رقم (4−7) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير إمكانية استخدام نسب السوق والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (4.007) و(4.007). وقد جاءت فقرة " يتم استخدام معدل دوران الدائنين للحكم على كفاءة إدارة المشروع لسداد التزاماته المتداولة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.461) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " يسهم استخدام معدل دوران رأس المال العامل في معرفة الأصول المتداولة التي يمتلكها المشروع في تاريخ معين " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.461) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بإمكانية استخدام نسب السوق قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.770).

ثانيا: النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: التنبؤ بالفشل المالي

جدول (4- 8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: التنبؤ بالفشل المالي

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التأثير
29	يعمل استخدام النسب المالية على بيان المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى الاضطرابات المالية الخطيرة	3.811	.8387	4	مرتفع
30	يعمل استخدام النسب المالية على بيان الفترة التي تجعل الشركة قريبة من إشهار إفلاسها	3.888	.7229	2	مرتفع
31	يسهم استخدام النسب المالية في بيان قدرة الشركة على سداد التزاماتها للغير	3.643	.7997	6	متوسط
32	يؤدي استخدام النسب المالية إلى بيان الخسائر التي قد تحصل لسنوات متتالية	3.440	.6459	8	كتوسط
33	يسهم استخدام النسب المالية إلى التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها	3.860	.5515	3	مرتفع
34	يساعد استخدام النسب المالية إلى التنبؤ بالمبيعات	3.748	.6865	5	مرتفع
35	يساعد استخدام النسب المالية في التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لكيفية الحصول عليها	3.993	.4195	1	مرتفع
36	يساعد استخدام النسب المالية في التنبؤ باحتمالات التعثر ومدى إمكانية توقف منشأة الأعمال عن ممارسة نشاطها	3.517	.7106	7	متوسط
	التنبؤ بالفشل المالي	**3.737**	**.2587**		**مرتفع**

يُظهر الجدول رقم (4–8) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص المتغير التابع: التنبؤ بالفشل المالي والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.993) و(3.440). وقد جاءت فقرة " يساعد استخدام النسب المالية في التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لكيفية الحصول عليها " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.993) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام. وجاءت الفقرة التي تنص على أنه " يؤدي استخدام النسب المالية إلى بيان الخسائر التي قد تحصل لسنوات متتالية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.440) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمتغير التابع: التنبؤ بالفشل المالي قد جاءت بمستوى مرتفع، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.737).

3-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسة:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا توجد إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة هذه الإمكانية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-9) ما يلي:

الجدول رقم (4-9)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لإمكانية استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	B معامل الانحدار	df درجات الحرية	Sig مستوى الدلالة
إمكانية استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي	.561	.315	64.30	.956	1 141 142	.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة F الجدولية 1.667.

يوضح الجدول رقم (4-9) إمكانية استخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وتبين أن قيمة

F المحسوبة هي (64.30) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.667)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000)، كما بلغ معامل الارتباط R (561.) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.315)، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.956). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد إمكانية لإستخدام نسب الربحية على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذه الإمكانية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4−10) هذه النتائج:

جدول رقم (4−10)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الأولى

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
إمكانية إستخدام نسب الربحية على التنبؤ بالفشل المالي	.009	.096	10.93	.094	0.000

- يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4–10) إمكانية إستخدام نسب الربحية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (10.93) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.009) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (096.). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود إمكانية لإستخدام نسب الربحية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين ".

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جابر، (2006) التي أظهرت نتائج التحليل تقدماً ملحوظاً في الأداء بالنسبة لتحسن مؤشرات الربحية والتمويل. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حمدان 2008) التي كشفت الدراسة إلى إمكانية استخدام للتنبؤ بالفشل المالي مبني على نسب الربحية فقط.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا يوجد إمكانية لإستخدام نسب السيولة على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذه الامكانية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4–11) هذه النتائج:

جدول رقم (4−11)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الثانية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
امكانية إستخدام نسب السيولة على التنبؤ بالفشل المالي	.017	.009	15.40	.516	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4−11) إمكانية إستخدام نسب السيولة على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (15.40) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.017) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.009). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود إمكانية لإستخدام نسب السيولة على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين".

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Valentincicb and Moramora, 2010) التي خلصت إلى إن الأنموذج المبني على أساس حركة السيولة أكثر قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي. وتتفق أيضا هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حمدان 2008) التي كشفت الدراسة إلى إمكانية استخدام للتنبؤ بالفشل المالي مبني على نسب السيولة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد إمكانية لإستخدام نسب النشاط على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذه الامكانية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4−12) هذه النتائج:

جدول رقم (4−12)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الثالثة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
امكانية إستخدام نسب النشاط على التنبؤ بالفشل المالي	.143	.020	12.80	.115	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4−12) إمكانية إستخدام نسب النشاط على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (12.80) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.143) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.020). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود إمكانية لإستخدام نسب النشاط على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين ". وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة غريب، (2013) التي توصلت الدراسة إلى تبني نموذج مطور للتنبؤ بفشل الشركات مكون من نسبة الموجودات إلى إجمالي الموجودات المربحة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد إمكانية لإستخدام نسب المديونية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذه الإمكانية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4−13) هذه النتائج:

جدول رقم (4−13)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الرابعة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
إمكانية إستخدام نسب المديونية على التنبؤ بالفشل المالي	.011	.128	13.67	.023	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4−13) امكانية إستخدام نسب المديونية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (13.67) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.011) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.128). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود إمكانية لإستخدام نسب المديونية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين ". وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة غريب، (2013) التي توصلت الدراسة إلى نموذج مطور للتنبؤ بفشل الشركات مكون من نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ومعدل توظيف الموارد المتاحة.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد إمكانية لإستخدام نسب السوق على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذه الإمكانية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4−14) هذه النتائج:

جدول رقم (4−14)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الخامسة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
إمكانية إستخدام نسب السوق على التنبؤ بالفشل المالي	.166	.014	12.69	.158	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول (4−14) إمكانية إستخدام نسب السوق على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة T المحسوبة هي (12.69) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وأن مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) كما بلغ معامل الارتباط R (.166) عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.014). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على " وجود إمكانية لإستخدام نسب السوق على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت ". وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة_غريب، (2013) التي توصلت إلى نموذج مطور للتنبؤ بفشل الشركات مكون من نسبة السعر السوقي للسهم إلى حصة السهم من الأرباح بعد الضرائب، ونسبة الربح الصافي قبل الضرائب إلى الموجودات المربحة، ونسبة تحليل هامش الربح.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة المبحوثة في الاستبانة والتحليل بما يلي:

5-1 النتائج

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وتبين من النتائج أن إستخدام النسب المالية يساعد في التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لكيفية الحصول عليها، ويعمل على بيان الفترة التي تجعل الشركة قريبة من إشهار إفلاسها، كما يسهم استخدام النسب المالية في التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها، ويعمل على بيان المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى الاضطرابات المالية الخطيرة. كما تبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع وجاءت على النحو الآتي:

1- نسب النشاط.

2- نسب المديونية.

3- نسب السوق.

4- نسب الربحية.

5- نسب السيولة.

ويمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو الآتي:

1- أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية أنه يوجد إمكانية لإستخدام نسب الربحية على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر العينة". كما تبين من النتائج أن المتوسطات الحسابية لإستخدام نسب الربحية قد جاءت بالمستوى المرتفع، وأن الشركة تستخدم نسب المصروفات لإيجاد الوزن النسبي لكل مصروف ورد بقائمة الدخل، وانه يتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية لبيان مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، كما تبين أن استخدام نسب هامش الربح قبل الضرائب يسهم في قياس كفاءة الشركة في تحقيق الفائض الاقتصادي، فضلا عن انه تبين أن الشركة تستخدم نسبة مجمل ربح العمليات للتعبير عن كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات وللتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح.

2- أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية أنه يوجد إمكانية لإستخدام نسب السيولة على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر العينة". كما تبين من النتائج أن المتوسطات الحسابية لإستخدام نسب السيولة قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتبين أن الشركات تستخدم نسب السيولة للتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتبين أن استخدام نسبة السيولة السريعة يساعد على تقويم قابلية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها بصوره فورية، وأن استخدام هذه النسب يساعد في قياس نسبة التداول (السيولة العادية) قدرة الأصول المتداولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وتبين أيضا أن نسبة السيولة الفورية تستخدم في بيان قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية.

3- أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية أنه يوجد إمكانية لإستخدام نسب النشاط على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر العينة". كما تبين من النتائج أن المتوسطات الحسابية لإستخدام

نسب النشاط قد جاءت بالمستوى المرتفع، حيث تستخدم الشركات نسب النشاط للتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها، وأن الشركات تستخدم معدل دوران المدينين التجاريين للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي، وانه يتم استخدام معدل دوران الأصول لتحقيق الرقابة على الأنشطة الفعلية، كذلك تبين أن استخدام معدل دوران المخزون يساعد على بيان مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها.

4- أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية أنه يوجد إمكانية لإستخدام نسب المديونية على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر العينة". كما تبين من النتائج أن المتوسطات الحسابية لإستخدام نسب المديونية قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتستخدم الشركات نسب المديونية للتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل، وتبين أن استخدام نسبة تغطية الفائدة على الدين طويل الأجل يسهم في بيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل، وانه يتم استخدام معدل الديون/ حقوق الملكية لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في تعزيز الهيكل التمويلي، كذلك تبين أن استخدام معدل التمويل بالديون يساعد في قياس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل.

5- أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية أنه يوجد إمكانية لإستخدام نسب السوق على التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر العينة". كما تبين من النتائج لأن المتوسطات الحسابية إستخدام نسب السوق قد جاءت بالمستوى المرتفع، وتبين أن الشركات تستخدم نسب السوق للتنبؤ بالفشل المالي لمساعدة المستثمرون في البورصة والأسواق المالية لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد، وتبين أنه يتم استخدام معدل دوران الدائنين للحكم على كفاءة إدارة المشروع لسداد التزاماته المتداولة، وانه يتم استخدام معدل (عائد) ربحية السهم لمساعدة المستثمرون لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد، كذلك تبين انه يتم استخدام معدل دوران المدينين للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في الشركة على تحصيل الديون.

5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، وهذه التوصيات هي:

1- التأكيد على استخدام النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في الشركة قبل حدوثه، ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق ذوي المصالح.

2- قيام المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة بنشر مفهوم أدلة لاستخدام النسب المالية بين الشركات، وحثها على تطوير قدرات وكفاءة العاملين بها لمواجهة أي حالات فشل مالي قد تتعرض لها الشركات.

3- إعادة النظر استخدام النسب المالية، وتطويرها بشكل مستمر للوصول إلى نسبة استخدام كاملة، وخاصة تلك النسب ذات العلاقة بالتنبؤ بالفشل المالي، والتي تساعد على الفهم الواسع لضرورة هذا التنبؤ.

4- زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للشركات المساهمة العامة التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها التنبؤ بالفشل المالي.

5- أهمية الاعتماد على التحليل باستخدام النسب المالية للتأكد من عدم وجود متغيرات قد تسبب الفشل المالي للشركات.

6- القيام بإجراء دراسات وأبحاث أخرى فيما يخص المؤشرات غير المالية واخذ المتغيرات التالية بعين الاعتبار وذلك لأهميتها مثل: القيمة السوقية للشركة، القيمة العادلة لأصول الشركة، التغيرات في القوانين وبخاصة الضريبية، التغيرات التكنولوجية، الإفصاح، الحاكمية المؤسسية.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أبو جليل، محمد منصور، والعازمي، فايز مرزوق، (2014)، **الدور الحوكمي لمدقق الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية**، بحث مقدم إلى المؤتمر المهني الدولي الرابع للمحاسبة والمراجعة " الواقع – التحديات – التطلعات " للفترة من 3– 4 ديسمبر 2014، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، دولة الكويت

التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية، قسم العلاقات العامة، النشرة السنوية، لعام 2014.

جابر، علي فاضل، (2006) بعنوان: **التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليليه للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الجهماني، عمر، والداود، عبد الفتاح. (2004)، "التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام المقياس المتعدد الاتجاهات" **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، المجلد 31، عدد 2، عمان، الأردن، ص91–111.

الجهماني، عيسى. (2001)، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن"، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

حمدان، محمد، (2008)، "**بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعي التأمين والبنوك**"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان– الأردن.

الحيالي، وليد، (2007)،"**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الحيالي وليد ناجي، (2004)، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خرابشة، عبد، والسعايدة، منصور (2000)، تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية، الأسباب وأساليب إعادة التأهيل، **مجلة المنارة**، المجلد (5)، العدد (1)، ص 264 – 265.

خشارمة، حسين. (2000) "الإفلاس في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد 15، الأردن، 67-82.

الخلايلة، محمود، (2010)، "**التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، عمان، الأردن.

الدحيات، احمد عبد الرحيم. (2008)، "**قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

رمو، وحيد موحمود، والوتار، سيف عبدالرزاق، (2010)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 100 المجلد 32، ص9-29.

الريحان، الشريف، (2009)، مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 1، العدد 30، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجمهورية الجزائرية.

الزبيدي، حمزة، (2012)."**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

زيود، لطيف والأمين، ماهر والمهندس، منيرة (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، المجلد 27 العدد 4 ص ص 149-180.

السعايدة، فيصل، وفريد نضال. (2004)، "**الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

شاهين، علي عبد الله أحمد، ومطر جهاد حمدي، (2011)، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، **مجلة البحوث التجارية**، مجلد 23، العدد 1، الزقازيق، مصر. ص1-31.

الشريف، عليان، (2010). **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الشيباني، وليد محمد، (2008) "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية"، **مجلة قسم المحاسبة**، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض.

الشيخ، فهمي، (2008)، "**التحليل المالي**"، ط1، دار الأرقم، رام الله، فلسطين.

الطويل، عمار أكرم، (2008)، "**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**"، رسالة ماجستير غيرة منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عبد الله، خالد أمين، (2003) "التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل"، **مجلة المصارف العربية**، المجلد 13، العدد 13، بيروت، لبنان. ص62-79.

عبد الله، علي خلف، (2008)، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة والمحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

العظمة، محمد احمد، والعادلي، يوسف، (2008)، **المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار السلاسل، الكويت.

عقل، مفلح، (2006)، "**مقدمة في الإدارة المالية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

عقل، مفلح، (2009)، "**مقدمة في الإدارة المالية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن.

العمري، احمد، (2000)، "**استخدام النسب المالية للتنبؤ في مجال الصناعة الفندقية في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

العمودي، أحمد، (2001)، "**دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

غريب، أحمد محمد، (2013) "مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام المصرية"، جامعة الزقازيق، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد 23، العدد 1، الزقازيق، مصر.

الغصين، هلا. (2004)، "**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

فضالة، أبو الفتوح، (2005)، **إستراتيجية القوائم المالية**، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، القاهرة.

القريشي، أياد رشيد والجعفري، وسن عبد الصمد (2006). **دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية**، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد.

الكيلاني، قيس أديب وقدومي، ثائر عدنان، (2009)، **استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، تحت عنوان: "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة" المنعقد خلال الفترة من 27 – 29 نيسان 2009.

محمد، صالح، ومصطفى نهال، والحناوي، فريد، (2008)، **التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

مطارنة، غسان ومؤيد، خنفر، (2006)، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، الأردن.

مطر، محمد، (2001)، "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات، دراسة تحليلية مقارنة بين أراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن"، **مجلة البصائر**، المجلد 5، العدد 1، جامعة البتراء ص 371.

مطر، محمد، (2010)، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني** "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النشرة السنوية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

Altman, E. (2002), **On Corporate Financial Distress and Bankruptcy,** John Wiley and Sons, USA.

Balceam, S.and Ooghe, H.(2004), 35 Years of studies on Business Failure: An Overview of the classic statistical Methodologies and Their Related Proplems. Vlerick Lenven Gent Management School, **Working paper,** Belgium.

Beaver, W, (1968), "Financial Ratios as Predicators of Failure", **Journal of Accounting Research,** Vol. 4, (supp), pp. 71-111.

Charitou,A., Neophtytou, E., and Charalambous, C. :(2004)**,** "Pedicting Corporate Failure Empirical for Evidence UK", **Accounting Review**, Vol. 13, pp 465-497.

Constantinides, Sylvia, (2002), "Auditors' Bankers' and Insolvency Practitioners' "Going-Concern" Opinion logit model", **Managerial Auditing Journal,** Vol. 17, No. 8, 2002, pp: 487-501.

Drapeau. Retchard, (2010), "Bankruptcy Prediction Model using discreminant analyses on financial ratio derived from corporate balance sheets", **Multinational Finance Journal**. Vol 3.(2): 71-101.

Gibson, C, H., (2009), **"Financial Reporting & Analyses**", 11, Edition, USA- Ohaio.

GUZ.,(2009) “Predicting Potential Failure, Taking Corrective Action are Keys to Success”, **Nation's Restaurant News,** 33 (24), pp. 31-32.

Paula,W. M.,(2010**),"The Application of Altman, Zmijewski and Neural Network Bankruptcy Prediction Models to Domestic Textile-Related Manufacturing Firms : A Comparative Analyses"**, Thesis search, Southeastern University, USA.

Sekaran, U. (2010), **Research Methods For Business**, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.

Sewiadan, Mechiel, (2003) "The ratio model versus the cash flow model, and the prediction of bankruptcy: An Empirical Examination**", Abhath Al-yarmouk**,Vol.19,No.2, pp: 89-104.

Singhand, A. J., and Schmidgall, Raymoned, (2013) "Analysis of Financial Ratio Commonly used by us lodging Finacial Executives", **Journal of leisure property**,Vol. 2 No. 3. pp: 201-213.

Shailer, G.E.P.,(1990) "The Multivariate Performance of Alternative Accounting Variables for Predicting Unlisted Company Failure"**, British Accounting Review**, pp, 151-161.

Trigueiros, Duatte, and Mclealy, Stuart, (2012)"Proportionate Growt and the Theoretical Foundations of Financial Raito" **ABACUS**, Vol.38,No 3 pp.297-316.

Valentincicb, A. and Marmora, D. (2010), "**Forecasting the liquidity of very small private companies"**, Ljubljana, Solevia.

الملحق رقم (1)
نموذج الاستبانة

جامعة آل البيت
كلية إدارة الأعمال
قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:
أخي المستجيب:
تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين

(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث
عادل نايف خالد المطيري

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	25 سنة فأقل ☐ 26- 35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 46 – 55 سنة ☐ 56 سنة فأكثر ☐
2- سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل ☐ 6–10 سنوات ☐ 11 سنة–15 ☐ 16 سنة فأكثر ☐
3- المؤهل العلمي	دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
4- التخصص العلمي	محاسبة ☐ مالية ومصرفية ☐ ادارة اعمال ☐ ادارة مالية ☐ اخرى ☐
5- الشهادات المهنية	CFA ☐ CISA ☐ CMA ☐ CPA ☐ CIA ☐ أخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات وبيان مدى موافقتكم عن كل منها على المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

المحور الأول: النسب المالية

الفقرات التي تخص اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لاستخدام **نسب الربحية** على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت

التسلسل	العبـارة	تستخدم دائما	تستخدم أحيانا	تستخدم إلى حد ما	غير مستخدمة	غير مستخدمة إطلاقا
إلى أي مدى تستخدمون نسب الربحية التالية للتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح:						
1	تستخدم الشركة نسبة مجمل ربح العمليات للتعبير عن كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات					
2	يساعد استخدام نسب هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب) على قياس كفاءة العمليات التشغيلية					
3	يسهم استخدام نسب هامش الربح قبل الضرائب في قياس كفاءة الشركة في تحقيق الفائض الاقتصادي					
4	يؤدي استخدام نسب هامش الربح بعد الضرائب بيان كفاءة الشركة في تحقيق الفائض الاقتصادي					
5	يتم استخدام نسب المصروفات لإيجاد الوزن النسبي لكل مصروف ورد بقائمة الدخل					
6	يستخدم معدل العائد على الاستثمار لبيان حجم إيرادات المبيعات					
7	يتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية لبيان مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح					

الفقرات التي تخص اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لاستخدام **نسب السيولة** على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

التسلسل	العبــارة	تستخدم دائما	تستخدم أحيانا	تستخدم إلى حد ما	غير مستخدمة	غير ستخدمة إطلاقا
إلى أي مدى تستخدمون نسب السيولة التالية للتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل:						
8	تقيس نسبة التداول (السيولة العادية) قدرة الأصول المتداولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل					
9	يساعد استخدام نسبة السيولة السريعة على تقويم قابلية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها بصوره فورية					
10	تستخدم نسبة السيولة الفورية في بيان قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية					
11	يسهم استخدام نسبة السيولة الأكثر تحفظا في بيان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها					
12	يتم استخدام نسبة معدل النقدية لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل					

الفقرات التي تخص اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لاستخدام **نسب النشاط** على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

التسلسل	العبــارة	تستخدم دائما	تستخدم أحيانا	تستخدم إلى حد ما	غير مستخدمة	غير ستخدمة إطلاقا
إلى أي مدى تستخدمون نسب النشاط التالية للتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها:						
13	يساعد استخدام معدل دوران المخزون على بيان مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها					

14	يؤدي استخدام متوسط فترة التخزين إلى معرفة مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها					
15	يستخدم معدل دوران المدينين التجاريين للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي					
16	يسهم استخدام مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيها للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي					
17	يتم استخدام معدل دوران الأصول لتحقيق الرقابة على الأنشطة الفعلية					

الفقرات التي تخص اختبار الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لاستخدام **نسب المديونية** على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

التسلسل	العبـارة	تستخدم دائما	تستخدم أحيانا	تستخدم إلى حد ما	غير مستخدمة	غير مستخدمة إطلاقا
إلى أي مدى تستخدمون نسب المديونية التالية للتنبؤ بالفشل المالي وبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل:						
18	يساعد استخدام معدل التمويل بالديون في قياس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل					
19	يتم استخدام معدل الديون/ حقوق الملكية لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في تعزيز الهيكل التمويلي					
20	يؤدي استخدام معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل إلى تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها					
21	يعمل استخدام معدل التمويل بالديون طويلة الأجل على تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل في تاريخ استحقاقها					
22	يسهم استخدام نسبة تغطية الفائدة على الدين طويل الأجل في بيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل					

الفقرات التي تخص اختبار الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لاستخدام **نسب السوق** على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

التسلسل	العبــارة	تستخدم دائما	تستخدم أحيانا	تستخدم إلى حد ما	غير مستخدمة	غير ستخدمة إطلاقا
إلـى أي مـدى تسـتخدمون نسـب السـوق التاليـة للتنبـؤ بالفشـل المـالي لمسـاعدة المسـتثمرون فـي البورصـة والأسواق المالية لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد:						
23	يسهم استخدام معدل دوران رأس المال العامل في معرفة الأصول المتداولة التي يمتلكها المشروع في تاريخ معين					
24	يستخدم معدل دوران المدينين للحكم على كفاءة إدارة الائتمان في الشركة على تحصيل الديون					
25	يساعد استخدام معدل دوران المخزون في تحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات الشركة خلال السنة الواحدة					
26	يتم استخدام معدل دوران الدائنين للحكم على كفاءة إدارة المشروع لسداد التزاماته المتداولة					
27	يقيس استخدام معدل دوران الأصول كفاءة المشروع في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات					
28	يتم استخدام معدل (عائد) ربحية السهم لمساعدة المستثمرون لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد					

المحور الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

الفقرات التي تخص المتغير التابع: التنبؤ بالفشل المالي

التسلسل	العبـارة	موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً
29	يعمل استخدام النسب المالية على بيان المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى الاضطرابات المالية الخطيرة					
30	يعمل استخدام النسب المالية على بيان الفترة التي تجعل الشركة قريبة من إشهار إفلاسها					
31	يسهم استخدام النسب المالية في بيان قدرة الشركة على سداد التزاماتها للغير					
32	يؤدي استخدام النسب المالية إلى بيان الخسائر التي قد تحصل لسنوات متتالية					
33	يسهم استخدام النسب المالية إلى التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها					
34	يساعد استخدام النسب المالية إلى التنبؤ بالمبيعات					
35	يساعد استخدام النسب المالية في التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لكيفية الحصول عليها					
36	يساعد استخدام النسب المالية في التنبؤ باحتمالات التعثر ومدى إمكانية توقف منشأة الأعمال عن ممارسة نشاطها					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء محكمي استبانة الدراسة

الجامعة	الرتبة الأكاديمية والاسم	التسلسل
جامعة اربد الأهلية	الأستاذ الدكتور خليل الدليمي	1
جامعة اربد الأهلية	الدكتور سفيان جبارة	2
جامعة الزرقاء الخاصة	الدكتور نضال الرمحي	3
جامعة الزرقاء الخاصة	الدكتور أيمن حرب	4
جامعة فيلادلفيا	الدكتور عمر الدرة	5
جامعة فيلادلفيا	الدكتور محمد منصور أبو جليل	6
جامعة الزيتونة	الدكتور محمد النوايسة	7
جامعة الإسراء	الدكتور عثمان النبالي	8
جامعة الإسراء	الدكتور صالح السيد	9
جامعة عمان العربية	الدكتور احمد السكر	10